الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: مالية ومحاسبة
رقم : .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في تخصص: التدقيق ومراقبة التسيير

تحت عنوان

دور التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات

دراسة حالة بتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة

من إعداد الطالبتين:

- فريجة إيمان
- وهاب أحلام

تحت إشراف:

د. بيصار عبد الحكيم

لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
1	د. قمان مصطفى	أستاذ محاضر أ	رئسا
2	د. بيصار عبد الحكيم	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
3	د. طويرات رابح	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم المالية والمحاسبة

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2022/03/09

إلى السيد: سيد تنازة الحبيب
البتول الجامعة بالمسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في شعبة: المالية والمحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ا.م.ح	الإمضاء
01	أحلام وهاب	171733066964	100723332	
02	إيمان فريحة	161635087649	200336802	

عنوان المذكرة: دور التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالمسيلة

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
د. بيصار عبد الحكيم	مديرية التربص والشهادات والتكوين المتواصل رغاية سفيان مدير بالنيابة	نائب رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة مكلف بمذكرات التخرج والبحث العلمي د. بيصار عبد الحكيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: فريحة ايمان المولود(ة) بتاريخ: 26/11/1996 بـ: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو س.) رقم: 200334Bo الصادرة بتاريخ: 2016/08/24 عن: دائرة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: تدقيق ومراقبة تسيير خلال السنة الجامعية 2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة تحائية الحبوب والبقول الجافة بالمسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/06/16

التوقيع والبصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: وهاب أحلام ..... المولود(ة) بتاريخ: 1995/08/23 ببرج بوعريريج .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم 100323334 الصادرة بتاريخ 2016/04/26 عن: دائرة برج بوعريريج

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية وجباية تخصص: تدقيق ومراقة تسيير خلال السنة الجامعية: 2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالمسيلة

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/16

التوقيع والبصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أحمدك ربي حمدا كثرا طيبا يليق بجلال وجهك الكريم وعظيم سلطانك،

وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله،

صلوات الله وسلامه عليك يا رسول الله.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى

الأستاذ والدكتور بيصار عبد الحكيم الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وتوجيهنا ومتابعة عملنا برأيه السديد ونصائحه القيمة والتي أسهمت في إخراج هذا العمل بحلته النهائية.

كما نشكر موظفي وعمال تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالمسيلة

على حسن استقبالهم لنا وعلى كل المعلومات المقدمة

مع كل التمنيات بالتطور والنمو

ونعبر عن خالص شكرنا لكل الأساتذة الذين قاموا بتعليمنا

والى كل من ساهم في إعداد هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إهداء

إلى من قال فيهما عز وجل:" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" الإسراء "الآية 24"

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، صاحبة القلب الكبير تحمل في ثنايا نفسها الطيبة، والحنان والعطاء...وفاء بالعهد ألا أنسى فضلك ما حييت

والدتي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من عرفني الحرف وأحسن تربيتي وأوصلني أحسن المراتب

إلى نبراس العطاء ومعلمي الأول

والدي الفاضل جزاه الله عني خير جزاء

إلى بلسم روحي وحياتي، إخوتي وأخواتي الأعزاء " توفيق، عبد الغاني، أسماء، صهيب، علاء الدين"

وإلى كل العائلة.

إلى الأصدقاء والزملاء الذين أحجم عن كتابتهم قلمي ولم ينساهم قلبي

إلى هؤلاء جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

إيمان.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه.

إلى نور عيني.

إلى بسمة الحياة وسر الوجود،

من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي،

أمي الحبيبة.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر،

من شقا وتعب وسار معي الدرب حتى هذه اللحظة،

أبي العزيز.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم،

من شاركوني طفولتي وأحبوني بصدق وطالما كانوا سندي،

أخي وأخواتي

"جمال، زينب، أمينة"

إلى من وإن غابوا عن العين مزال مع نبض القلب ذكراهم

إلى كل أصدقائي وزملائي

أحلام.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
مقدمة	أ. ت
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي واتخاذ القرارات المالية	4. 34
تمهيد	4
المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق المحاسبي	5. 14
المطلب الأول: ماهية التدقيق المحاسبي	5. 8
المطلب الثاني: أنواع التدقيق المحاسبي	9. 10
المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق المحاسبي	10. 14
المبحث الثاني: أسس التدقيق المحاسبي	15. 24
المطلب الأول: فروض ومبادئ التدقيق المحاسبي	15. 17
المطلب الثاني: معايير التدقيق المحاسبي	17. 20
المطلب الثالث: إجراءات التدقيق المحاسبي	20. 24
المبحث الثالث: القرارات المالية وعلاقتها التدقيق المحاسبي	25.
المطلب الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات المالية	25. 29
المطلب الثاني: مراحل وأساليب اتخاذ القرارات المالية	29. 31
المطلب الثالث: علاقة التدقيق المحاسبي بعملية اتخاذ القرارات المالية	31. 33
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة	35.
تمهيد	35

المبحث الأول: تقديم تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة	36. 41
المطلب الأول: تعريف بتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة	36
المطلب الثاني: أنشطة وأهداف تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة	36. 38
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة	38. 41
المبحث الثاني: التدقيق المحاسبي بمنظور تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة	42. 45
المطلب الأول: دور المدقق في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة	42
المطلب الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي في التعاونية	43.42
المطلب الثالث: عرض أمثلة عمل المدقق في التعاونية	43. 45
المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات المالية في التعاونية	46. 48
المطلب الأول: واقع اتخاذ القرار في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة	46
المطلب الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي بالنسبة لمتخذ القرار في التعاونية	46. 47
المطلب الثالث: تقييم عملية التدقيق وتأثيرها على اتخاذ القرارات المالية بالتعاونية	47. 48
خلاصة الفصل	49
الخاتمة	50. 51
قائمة المراجع والمصادر	52. 54

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق	8
02	التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية	10. 11

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	معايير التدقيق المحاسبي	18
02	أنواع القرارات المالية	27
03	مراحل اتخاذ القرار المالي	30
04	الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة	41

مقدمة

مقدمة:

تعود جذور عملية التدقيق إلى عصور الحضارات الأولى، فقد عرفها الإنسان بشكل بدائي منذ أن بدأ مزاولة نشاطه لإشباع حاجاته وحاجات غيره. ومع تزايد هذه الحاجات وفي ظل العديد من التطورات والأزمات التي عرفها العالم، ما ساهم في حدوث العديد من التطورات في عملية التدقيق إلى غاية بلوغها الشكل المعروف في وقتنا هذا، فالتدقيق حاليا بمثابة العين الساهرة على كل ما يتعلق بالمؤسسة سعيا لتحقيق أهدافها وسياستها المتبعة.

كما أن التدقيق المحاسبي موضوع ذو أهمية بالغة، فهو بمثابة أساس تطور ونجاح المؤسسات في مختلف المجالات وبالأخص المالي منها، لما له من دور رقابي يساعد في القضاء على مخاطر الغش والتلاعبات والاختلاس الذي ساد مؤخرا في العديد من المؤسسات، وأيضا لمساهماته التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية اتخاذ القرارات من خلال ضمان سلامة معلومات القوائم المالية، ويساهم أيضا المدقق المحاسبي في توضيح نقاط القوة والضعف للمؤسسة وتقديم توصيات ومتابعة ذلك.

ومما لا شك فيه أن عملية اتخاذ القرارات المالية من أصعب المسؤوليات في المؤسسة، نظرا لارتباطها بكافة نشاطات المؤسسة. ولذلك فإن الإقبال على هذه القرارات يحتاج إلى توفير معلومات موثوق منها، فلا يمكن لمتخذ القرار القيام بعمله بدون الرجوع إلى التقرير الصادر عن المدقق المحاسبي كونه المصدر الأساسي للحصول على المعلومات المؤكدة الخاصة بمختلف المصالح، والتي تستعمل في عملية اتخاذ القرار.

الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لدراستنا كالاتي:

ما هو دور التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات؟

ومن هذه الإشكالية الرئيسية تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتدقيق المحاسبي؟ وما هي أهميته بالنسبة للمؤسسات؟

2- فيما تتمثل فروض ومبادئ التدقيق المحاسبي؟

3- ما المقصود بالقرارات المالية؟ وما هي أنواعها؟

4- ما هي خطوات اتخاذ القرارات المالية؟

5- ما هي علاقة التدقيق المحاسبي بعملية اتخاذ القرارات المالية من خلال دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة؟

الفرضيات:

من اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكننا الانطلاق من الفرضيات التالية:

1- يعمل التدقيق المحاسبي على كشف القصور أو الأخطاء التي تحدث في المؤسسة، واقتراح خطوات لتصحيحها؛

2- يعتمد المدقق على مجموعة من الفروض والمبادئ لإنجاح عملية التدقيق؛

3- تساهم نتائج التدقيق المحاسبي بإعطاء نصائح تصحيحية لمتخذي القرار؛

أهداف الدراسة:

1- معرفة مفهوم التدقيق المحاسبي وتحديد أهدافه وأهميته،

2- إبراز مساهمات التدقيق المحاسبي في المؤسسة واعتباره كأداة هامة وفعالة،

3- إظهار دور التدقيق المحاسبي وأهميته في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات،

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الموضوع في إبراز دور التدقيق المحاسبي وأهميته في المؤسسات، وأيضا إسهامات نتائجه في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات. وكذا تأكيد ضرورة اللجوء إلى عملية التدقيق المحاسبي للمحافظة على أصول المؤسسة وضمان استمرارية هذه الأخيرة، وتحقيق فعالية أداء المؤسسة.

دوافع اختيار الموضوع:

1- الاهتمام الشخصي بموضوع التدقيق المحاسبي والرغبة في دراسته؛

2- أهمية كل من التدقيق المحاسبي والقرارات المالية في المؤسسة؛

3- توافق الموضوع مع التخصص" تدقيق ومراقبة التسيير"؛

4- قابلية الموضوع للدراسة؛

المنهج المتبع في الدراسة:

المنهج الذي تم اعتماده من أجل دراسة هذا الموضوع هو منهج وصفي تحليلي، حيث سنستعين بالمنهج الوصفي بغرض عرض ما جاء به الفصل الأول من مفاهيم عامة متعلقة بالتدقيق المحاسبي والقرارات المالية وما إلى ذلك، أما المنهج التحليلي فسنستخدمه لتحليل معلومات المؤسسة محل الدراسة من خلال اجراء مقابلة مع محافظ حسابات حسب ما ينطوي عليه محتويات الفصل الثاني.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسم هذه الدراسة لى فصلين، حيث ينطوي الفصل الأول المتعلق بالجانب التطبيقي على الأطر النظري للتدقيق المحاسبي واتخاذ القرارات المالية، وتناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول: مدخل الى التدقيق المحاسبي، والمبحث الثاني: أسس التدقيق المحاسبي، أما المبحث الثالث: القرارات المالية وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي.

وفي الفصل الثاني الخاص بالدراسة التطبيقية في تعاونية الحبوب البقوليات الجافة بالمسيلة، تم التطرق الى ثلاث مباحث أيضا، المبحث الأول: تقديم تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة، المبحث الثاني: التدقيق المحاسبي بمنظور تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة، المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات المالية في تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالمسيلة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق المحاسبي

واتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

لقد نال التدقيق اهتماما واسعا في مختلف الأوساط، وذلك لضرورة وجوده في كل المؤسسات بمختلف أنواعها، والراجعة لدوره الهام في حماية أموال المؤسسات ومساعدتها في اتخاذ القرارات المختلفة، ما يساعد بشكل كبير في تحقيق التقدم والنمو في المؤسسات وتحقيق أهدافها وبالتالي المساهمة في تطور الأوضاع الاقتصادية وكذا الاجتماعية.

وان القرارات المالية تعتبر من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة، حيث أن بقاء ونمو هذه الأخيرة يعتمد على صحة وكفاءة هذه النوع من القرارات. إذ يمكن القول بأن عملية اتخاذ القرارات بمثابة ركيزة لكافة النشاطات، فهي ترتبط بمختلف أنشطة تسيير المؤسسة والتي لا يمكن أداءها من دونها. ومما لا شك فيه أن الوصول إلى قرار صحيح يحتاج توفير معلومات كافية وموثوقة والتي يستعين بها متخذ القرار، وهذا ما يستلزم وجود التدقيق المحاسبي وذلك لما يقدمه من معلومات كمية ومالية، ما يسمح للمؤسسة باتخاذ قرارات أكثر فعالية.

وبغية توضيح ما تقدم قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق المحاسبي

المبحث الثاني: أسس التدقيق المحاسبي

المبحث الثالث: القرارات المالية وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق المحاسبي

يعتبر التدقيق المحاسبي عملية منظمة وممنهجة للحصول على أدلة على العمليات التي قامت بها المؤسسة، من اجل الوصول إلى رأي فني محايد حول المركز المالي الحقيقي لها، والذي يعتمد عليه أصحاب المصالح داخل المؤسسة وخارجها.

المطلب الأول: ماهية التدقيق المحاسبي

إن التدقيق شكل من أشكال الرقابة، والذي قد تطور تأثرا مع التغيرات الحادثة في الجانب الاقتصادي خاصة، وزيادة واختلاف حاجات الإنسان العائدة إلى توسع المؤسسات وتشعب وظائفها عما كانت عليه.

أولا: لمحة تاريخية

إن التدقيق قديم قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من اجل إشباع حاجاته عكس المحاسبة التي لم تعرف شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام واختيار النقود وحدة قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة.[1]

فإن متابعة أثر التدقيق عبر التاريخ تبين انه جاء نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع أو الاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، وقد قيل أن التدقيق يرجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا التدقيق بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء، والتالي صحتها.[2]

ويعتبر الفصل بين الملكية والتسيير من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى لظهور وتطور التدقيق المحاسبي. وذلك لحاجة ملاك المنشاة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاءة إدارة

---

[1] كركار صلاح الدين: دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في: شعبة المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة المسيلة،2021، ص 6

[2] محمد التهامي طواهر: مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات– الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2016، ص ص 6– 7، بتصرف

المنشاة في استخدام مواردها المتاحة.[1] وقد أدى ظهور القيد المزدوج في القرن الخامس عشر إلى سهولة وتبسيط انتشار تطبيق المحاسبة والتدقيق، وبين التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي أن أول جمعية للمحاسبة أنشت في فينيسيا (شمال ايطاليا) سنة 1581م وكان على من يرغب بمزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق أن ينضم إلى هذه الجمعية وكانت تتطلب سنوات ليصبح الشخص خبير محاسب.[2]

ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة، فجاء قانون الشكات عام 1862م ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم، ولقد دفع هذا القانون بمهمة التدقيق خطوات هامة إلى الأمام، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م تضاعفت وسائل التدقيق، فقد أقامت بورصة نيويورك لجنة خاصة بالسوق المالية والتي ألزمت كل مؤسسة عضو في البورصة أن تتأكد من حساباتها عند خبراء خارجيين وذلك بهدف حماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، وفي سنة 1939 ظهرت فضيحة MC Messou Robins نتيجة توزيع مزور وخاطئ للميزانية الحالية، مما أدى إلى نشر وثيقة خاصة تعرض بالتفاصيل إجراءات التدقيق، وبالتالي فقد ساهمت الأزمات والفضائح المالية في ترسيخ مفهوم وضرورة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية.[3]

ثانيا: تعريف التدقيق المحاسبي

يرى البعض أن أصل مصطلح التدقيق ظهر في القرن الثالث قبل الميلاد عندما حاول الرومان تطوير أسس تدقيق الحسابات وقاموا بتعيين مدققين لتدقيق الدفاتر المحاسبية التي تخضع لسيطرة إمبراطوريتهم وفي هذه المرحلة ظهر مصطلح التدقيق إلى الوجود وأصبح شائع الاستعمال في مجال المال والأعمال وهو يقابل الفظة الأجنبية Audit وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire والتي تعني الاستماع، لان الحسابات في ذلك العصر كانت

[1] أحمد حلمي جمعة: مدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص 5، بتصرف

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي: المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 9

[3] أحمد قايد نور الدين: التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 8- 9، بتصرف

تعد من طرف الحكام ممثلي البلاط Les questeurs وتتلى على مسامع المدققين وبحضورهم أثناء الجمعية العامة للحكومة، وقد استعمل هذا المصطلح في البداية في أوروبا وفيما بعد شاع استعماله من طرف الجميع.[1]

ولقد تعددت تعاريف التدقيق حيث عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) التدقيق على أنها "عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية"[2]

وعرفه Boynton بأنه "عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة مرتبطة بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية للمنشاة، وتقييم هذه الأدلة بطريقة موضوعية بهدف التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة، ثم توصيل النتائج إلى الجهات ذات العلاقة.[3]

وعرفه أيضا BONNAULT ET GERMOND على انه "اختبار فني صارم وبأسلوب بناء من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة.[4]

وإن التدقيق هو فحص ناقد يسمح بتأكيد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية،[5] ويقوم على جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداءه بواسطة شخص كفء ومستقل، بحيث يكون

---

[1] لعماري أحمد، مناعي حكيمة: ملخص محاضرات ف مادة التدقيق المالي والمحاسبي، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس، مالية وحاسبة، جامعة باتنة، 2014، ص 6

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي: مرجع سبق ذكره، ص 9

[3] رزق أبو زيد الشحنة: تدقيق الحسابات– مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 24–25

[4] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد احمد يورة: التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص التسيير، جامعة تلمسان، 2015، ص 11

[5] زهره عاطف سواد: مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 17

ملما على فهم المعايير التي يجب استخدامها ويعلم ما يحتاجه للوصول إلى استنتاج ملائم، والذي يمثل في تقرير يظهر النتائج المتوصل إليها.[1]

كما أنه يعتبر تحقيق وبحث بهدف تقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها السارية داخل المؤسسة وذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من مسيرين شركاء، نقابة وبنوك...الخ، حول صحة ومصداقية المعلومات الموضوعة تحت تصرفهم والتي تمثل واقع المؤسسة.[2]

ويعرف التدقيق المحاسبي على انه فحص انتقادي مخطط يقوم به شخص محترف ومستقل للتأكد والتحقق من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وكذا النظام المحاسبي يدلي من خلاله المدقق برأي فني محايد وموضوعي بأدلة وقرائن إثبات في تقريره.[3]

وكتعرف شامل فالتدقيق المحاسبي هو أحد العلوم الاجتماعية وفن من الفنون الإدارية تحكمها مجموعة من الخصائص والفروض والمبادئ والتي تقوم بفحص انتقادي منهجي مستقل للمعلومات المالية والنظم والعمليات التي أنتجت تلك المعلومات من أجل إبداء رأي فني محايد على القوائم المالية تحقيق لمصالح الأطراف ذات العلاقات، وتشمل عملية التدقيق المحاسبي على الوظائف التالية:[4]

الفحص: فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

التحقيق: الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

---

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة– مدخل متكامل– الجزء الأول، ترجمة دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص ص 21–22، بتصرف

[2] أحمد قايد نور الدين: مرجع سبق ذكره، ص 10

[3] كركار صلاح الدين: مرجع سبق ذكره، ص 9

[4] عمر علي عبد الصمد: محاضرات في التدقيق المحاسبي، محاضرات مقدمة لطلبة الليسانس والماستر، مالية ومحاسبة– محاسبة– مالية المؤسسة، جامعة المدية، 2018، ص 21– 22، بتصرف

التقرير: بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير مؤطر بالمعايير الكفيلة باستصدار رأي فني محايد، يقدم إلى الأطراف المستخدمة لرأي المدقق سواء داخل أو خارج المؤسسة.

ثالثا: العلاقة بين التدقيق والمحاسبة

ارتبطت عملية تدقيق الحسابات منذ نشأتها بالمحاسبة، كما تطور مفهومها مع تطور مفهوم المحاسبة. حيث أن التدقيق نظام مستقل بذاته ولكنه يعتمد اعتمادا كبيرا على نتائج المحاسبة مما اوجد علاقة وطيدة بينهما مع اختلاف ماهية وطبعة كل منهما، فالمحاسبة عمل إنشائي بينما التدقيق عمل تحليلي انتقادي بحيث يبدأ عمل المدقق حيث انتهى المحاسب.[1] وإن المحاسبة مسؤولة عن قياس وتسجيل وعرض العمليات ذات القيم المالية، والتدقيق عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات.[2]

وعليه فان التدقيق أحد الوظائف الوثيقة الصلة بالمحاسبة والمستقلة عنها، حيث يقوم التدقيق بقياس درجة الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية، وتوصيل نتيجة القياس بصورة مناسبة لمستخدمي هذه البيانات والمعلومات، فالتدقيق يضفي على البيانات والمعلومات المحاسبية درجة اكبر من الثقة بها والاعتماد عليها.[3]

الجدول رقم (1): أوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق

أوجه الاختلاف	المحاسبة	التدقيق
من حيث بدء العمل وانتهائه	تبدأ بتتبع العمليات الاقتصادية وتسجيلها بالدفاتر وتنتهي بإعداد التقارير والقوائم المالية وتوصيلها	يبدأ بجمع الأدلة والفحص والتقييم للبيانات المالية التي تم تسجيلها محاسبيا، ثم ينتهي بإبداء الرأي

[1] **زهره عاطف سواد: مرجع سبق ذكره، ص 54، بتصرف**

[2] **محمد فضل مسعد، د.خالد راغب الخطيب: دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 22-23، بتصرف**

[3] **قدور إيمان: دور التدقيق المحاسبي والمالي في رفع أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في: شعبة المالية والمحاسبة، تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2017، ص7**

	للمستخدمين، ولذلك فهي علم إنشائي يبدأ بتسجيل الأحداث والمعاملات المالية.	في هذه البيانات والتقرير عنها لخدمة المستخدمين المعنيين، ولذلك فهو علم تحليلي يعتمد على الفحص والتقييم للبيانات والمعلومات المالية.
من حيث القائم بالعمل وصفته	محاسب ووظيفته داخل المنشاة وهو غير مستقل كليا ويجب أن يتوفر له التأهيل المطلوب.	المدقق ووظيفته خارج المنشاة وتتوفر له الاستقلالية التامة والتأهيل الكافي لأداء مهمته.
من حيث المهمة	هي عملية تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية لغرض توفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرار.	عملية منظمة للحصول على أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه الأدلة والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين.

المصدر: رزق أبو زيد الشحنة: تدقيق الحسابات– مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 40

المطلب الثاني: أنواع التدقيق المحاسبي

هناك عدة أنواع للتدقيق المحاسبي حسب الزاوية التي ينظر إليه منها، حيث يمكن تقسيمها حسب التصنيفات التالية: [1]

1- من حيث نطاق عملية التدقيق:

أ- **التدقيق الكامل(الشامل):** يقوم المدقق بفحص القيود والسندات والسجلات قصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، أي فحص كامل للأنشطة بنسبة 100% دون استثناء.

ب-**التدقيق الجزئي:** يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات دون غيرها ويتعين على المدقق في هذه الحالة أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤولية بوضوح لمستخدمين ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات بالنظر إلى وجود عقد كتابي يوضح نطاق عملية التدقيق والهدف المراد تحقيقه.

2- من حيث درجة الالتزام القانوني في القيام بعملية التدقيق:

أ- **التدقيق الإلزامي:** هو التدقيق الذي يحتم القانون وجوب القيام به، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية.

ب-**التدقيق الاختياري:** الأصل في التدقيق أن يكون اختياري، ويرجع أمر تقرير القيام بها إلى أصحاب المنشاة والى غيرهم من أصحاب المصالح، كما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل.

3- من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق:

أ- **التدقيق الداخلي:** هو نشاط رقابي مستقل تقوم به مصلحة متواجدة داخل المؤسسة، يساعد الإدارة على القيام بوظائفها الرقابية بفعالية وكفاءة، وذلك من خلال تقويم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وحماية الأصول والتحقق من دقة السجلات المحاسبية

[1] **زواويد فتيحة: اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في: شعبة المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة ورقلة، 2019، ص 11، بتصرف**

واكتماله وما يحتوي عليه من بيانات وتقويم كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة وكفاءة العاملين فيها وأمانتهم.[1]

ب-**التدقيق الخارجي:** ويقوم به شخص مستقل تماما عن المؤسسة يسمى بمحافظ الحسابات، والذي تتمثل مهمته الرئيسية في التأكد من مدى صدق القوائم المالية ليعطي في الأخير رأيا محايدا عنها، وعلى محافظي الحسابات أن تتوفر فيهم الاستقلالية، سر المهنة، والمواطنة.[2]

4- من حيث مدى الفحص أو حجم الاختيارات:[3]

أ- **التدقيق الشامل (التفصيلي):** في ظله تخضع للفحص جميع المفردات والعناصر كالقيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، التي يلزم الرجوع إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية، وهذا النوع من التدقيق يمكن تطبيقه في المنشئات الصغيرة، أما في المنشآت الكبيرة فيتعذر القيام به لاعتبارات عدة منها الوقت والتكلفة، أي أن هذا النوع غير ملائم لأنه يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من قبل مدقق الحسابات.

ب-**التدقيق الاختباري:** هذا النوع من التدقيق يعتمد على اقتناع المدقق بصحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، وفيه يقوم المدقق باختيار عدد من المفردات(عينة) لكي تخضع لعملية الفحص والتدقيق مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموعة المفردات التي سحبت منها العينة، وإذا وجد المدقق أخطاء في الدفاتر والسجلات وجب عليه توسيع حجم العينة إلى أن يقتنع بان السجلات والدفاتر والحسابات ستعكس رأيه النهائي حول عدالة القوائم المالية.

5- من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق:[4]

---

[1] **رواني بوحفص: التدقيق المالي والمحاسبي- دروس نظرية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، المحاسبة والتدقيق، جامعة غرداية، 2018، ص 15**

[2] **شدري معمر سعاد: محاضرات في التدقيق المالي، محاضرات مقدمة لطلبة السنة السنة الثانية ماستر، مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2021، ص ص 7- 8**

[3] **عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات: أصول مراجعة الحسابات، الأمين للنشر والتوزيع،صنعاء، اليمن، الطبعة الثالثة، 2011، ص 35**

[4] **محمد الفاتح محمود بشير المغربي: مرجع سبق ذكره، ص 20-21، بتصرف**

أ- **التدقيق النهائي:** هي التي يبدؤها المدقق عقب نهاية السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، وذلك لضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات أو تلاعب بعد تدقيقها عكس فيما لو كانت الفاتر مفتوحة لعمليات جديدة.

ب-**التدقيق المستمر:** وهي التي يبدأها المدقق بعد أن يتم الانتهاء من إثبات جزء من عمليات السنة في الدفاتر، فالتدقيق المستمر ليس وصفا لتردد المدقق على المنشاة كل أيام السنة بل يعني فحص على مدار السنة بطريقة منتظمة حسب برنامج مضبوط مسبقا مثلا ثلاثة أو أربعة أشهر.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق المحاسبي

إن للتدقيق المحاسبي عدة أهداف يسعى بها إلى تحقيق النمو والتطور في المؤسسة بصفة خاصة، وفي الاقتصاد بصفة عامة. وقد بات تطبيقه شاملا على مختلف المؤسسات نظرا لأهميته البالغة لدى كل مستخدمي القوائم المالية والفائدة التي يعود بها عليهم.

أولا: أهداف التدقيق المحاسبي

إن عملية التدقيق بدأت بهدف اكتشاف التلاعب والاختلاس، ولم تكن تعترف بالرقابة الداخلية، وبعد ذلك تطور دور هذه المهنة الحساسة لتصل إلى تحديد دقة المركز المالي بالاعتماد على دور الرقابة الداخلية التي تساعدها في تنفيذ مهامها.[1]

الجدول رقم (2): التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس	تفصيلي.	عدم الاعتراف بها.
1500- 1850	اكتشاف التلاعب والاختلاس	تفصيلي.	عدم الاعتراف بها.

[1] **بن قطيب علي، السعيد قاسمي: دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعة المسيلة، العدد 16، 2016، ص 204**

1850-1905	-اكتشاف التلاعب والاختلاس -اكتشاف الأخطاء الكتابية؛	بعض الاختيارات ولكن الأساس هو التدقيق التفصيلي.	عدم الاعتراف بها.
1905-1933	-تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي؛ -اكتشاف التلاعب والأخطاء؛	بالتفصيل والتدقيق اختياري.	اعتراف سطحي.
1933-1940	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي؛ - اكتشاف التلاعب والأخطاء؛	التدقيق اختياري.	بداية في الاهتمام.
1940-1960	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي.	التدقيق اختياري.	اهتمام وتركيز قوي.
1960-1988	اكتشاف الأخطاء والمخالفات ذات التأثير الجوهري على عدالة ومصداقية القوائم المالية.	التدقيق اختياري.	اهتمام وتركيز قوي.
1988-1997	تقييم المخاطر التي تؤدي إلى إعداد قوائم مالية مضللة.	التدقيق اختياري.	اهتمام وتركيز قوي.
1997-2008	توفير تأكيد معقول على خلو القوائم المالية من أي غش أو خطأ أو احتيال.	التدقيق اختياري.	اهتمام وتركيز قوي.
2008-2022	تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية.	التدقيق اختياري.	اهتمام وتركيز قوي.

المصدر1: بن قطيب علي، السعيد قاسمي: دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعة المسيلة، العدد 16، 2016، ص 209

المصدر2: شيخي بلال، فقير سامية: مخاطر التدقيق المحاسبي، مجلة المنهل الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 376، بتصرف

وعلى هذا الأساس فإن الهدف الأساسي من عملية التدقيق هو توفير تأكيد معقول وإبداء الرأي الفني المحايد من قبل مدقق الحسابات عما إذا كان يتم عرض البيانات والقوائم المالية بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية وفق لإطار المحاسبة المالية المطبق.[1] وإن أهداف التدقيق المحاسبي تطورت مع التطورات الحادثة في مفهومه، حيث نجد انه يهدف إلى ما يلي:[2]

1- **الشمولية (الكمال):** بما أن الشمولية هو من أهم الخصائص الواجب توفرها وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومات المتقدمة على معطيات أساسية بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من صحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير المعلومات الشاملة

2- **التقييم والتخصيص:** ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وتقييم المخزونات ثم التخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية وبانسجام مع المبادئ المحاسبية

3- **الوجود والتحقق:** يسعى مدقق الحسابات في المؤسسة إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع عناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا حيث أن المعلومات الناتجة من نظام المحاسبة تقر مثلا بالنسبة للمخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين وكمية معينة فيسعى المدقق إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمحزونات.

4- **الملكية والمديونية:** يقوم المدقق في أول الأمر بالتأكد من أن العناصر التي تنص عليها الميزانية تخص المؤسسة التي هو بصدد مراجعتها كما يتحقق من أن الديون المسجلة بالميزانية هي فعلا تخص الأطراف المناسبة، وكذا بالنسبة للحقوق. أي أن يتأكد من أن

---

[1] **رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص 29**

[2] **تناح سارة، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماستر في: شعبة العلوم المحاسبية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة سعيدة، 2020، ص ص 16-17، بتصرف**

كل عناصر الأصول هي ملك المؤسسة والخصوم التزام عليها فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو حقوق لها والديون هي مستحقة فعلا للأطراف الأخرى.[1]

5- **العرض والإفصاح:** يجب أن يقوم المدقق بالتحقق من أن عناصر ومكونات القوائم المالية قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، والتأكد من صحتها، والإفصاح يشمل ما جاء في صلب القوائم المالية أو ما لحق بها في شكل ملاحظات أو مرفقات، وبالطبع فإن هدف عرض القوائم المالية يجب أن ينفذ ويستوفي بالنسبة لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية.[2]

6- **إبداء رأي فني:** إن الهدف الأساسي لمدقق الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات حول عدالة القوائم المالية المدققة للمركز المالي ونتيجة الأعمال.[3]

وعليه يمكن الوقوف على أهم أهداف التدقيق المحاسبي من خلال النقاط التالية: [4]

- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبت في دفاتر المؤسسة، وسجلاتها وتقدير مدى الاعتماد عليها.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر المحاسبية من أخطاء أو غش.
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية مع ما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.
- تقليل فرص الأخطاء، والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمؤسسة، وتدعيم أنظمة الرقابة المستخدمة لديها.
- مراقبة الخطط، متابعتها وتنفيذها، ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها ومعالجتها.

---

[1] بلقاضي بلقاسم: محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، محاضرات مقدمة لطلبة الماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة بومرداس، 2017، ص 12، بتصرف

[2] وليم توماس، أمرسون هنكي: المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة دار المريخ للنشر، االرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 318، بتصرف

[3] محمد أمين مازون: التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات لنيل شهادة الماستر في: شعبة العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص 9

[4] قدور إيمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 5- 6

- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق تقصى كفاية إنتاجية في جميع نواحي النشاط، وتقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.[1]
- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.[2]

ثانيا: أهمية التدقيق المحاسبي

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، ويهدف إلى خدمة عدة طوائف ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية، تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها، إذ أن القوائم المالية تعد المرآة التي تعكس نتيجة النشاط والمركز المالي خلال السنة المالية للشركة، ولذلك يتم إعداد هذه القوائم والتقارير في نهاية السنة المالية لهذا الغرض.[3]

وحسب الأطراف العديدة والمتنوعة التي تعتمد على التقرير في تلبية احتياجاتها الواسعة غير المتجانسة، تظهر أهمية التدقيق المحاسبي كما يلي: [4]

1- **إدارة المؤسسة:** تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، وبالتالي فان مصداقية المدقق على قوامها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد نسبة الاعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.
2- **الملاك والمساهمين:** إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز أهمية التدقيق، فكان لابد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس وتلاعبات، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

---

[1] **أحمد قايد نور الدين: مرجع سبق ذكره، ص 12**

[2] **نور الدين طاهرة: التدقيق المحاسبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في: شعبة علوم التسيير، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص 17**

[3] **طلال الججاوي، سالم الزوبعي: القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاساته على مراقب الحسابات، دار اليازوري العلمية، عمان، 2016، ص 58**

[4] **محمد أمين مازون: مرجع سبق ذكره، ص 9- 10، بتصرف**

3- **الزبائن:** اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعدلات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

4- **البنوك ومؤسسات الاقتراض الأخرى:** بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجا المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

5- **الدائنين والموردين:** إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات والتي تتم بين المؤسسة، متعامليها ودائنيها، حيث يمكن أن يستعينوا برأي المدقق في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والأرباح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، وبالتالي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية.[1] إذ يعتمد هؤلاء على تحليل تقرير المدقق المعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزام، وذلك لضمان تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.

6- **العاملين:** وهؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية، وتقدير الأجور المستقبلية، وفي المفاوضات على اتفاقيات مشاركة الأرباح.[2] فهم مهتمون بكل المعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، والمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرات المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

7- **الهيئات الحكومية:** تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدقق للتخطيط والمتابعة والإشراف والرقابة على الوحدات الاقتصادية، والتأكد بالتزاماتها بالقوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات والتوجيهات وعدم الالتزام بالخطط الموضوعة وتحديد الانحرافات وأسبابها.[3] وهذا ما يساعد على مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب.

---

[1] **بلقاضي بلقاسم: مرجع سبق ذكره، ص 13**

[2] **عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات: مرجع سبق ذكره، ص 13**

[3] **يعقوب ولد الشيخ محمد ولد احمد يورة: مرجع سبق ذكره، ص 15**

8- المجتمع: للتدقيق دور مهم في المجتمع في ظل المسؤولية المجتمعية او الاجتماعية بالإضافة إلى المسؤولية البيئية، حيث أن المدقق له دور مهم في إرساء مبادئ التنمية المستدامة وحماية المستهلك.[1]

[1] **رواني بوحفص: مرجع سبق ذكره، ص 14**

المبحث الثاني: أسس التدقيق المحاسبي

إن عملية التدقيق ترتكز على مجموعة من المبادئ والفروض والتي هي بمثابة إطار نظري يمكن الرجوع إليه في مختلف العمليات للتحكم فيها، وكذا يعتمد عليه في ضبط عمل المدقق.

المطلب الأول: فروض ومبادئ التدقيق

أولا: فروض التدقيق

بقوم التدقيق على جملة من الفروض والتي هي عبارة عن معتقدات مسبقة تبنى على أساسها الأفكار في إطار عملية التحليل حتى تكون ممنهجة ومبسطة، حيث تشتمل فروض التدقيق على:

1- **فرض استقلالية المدقق:** وذلك لان المدقق عندما يمارس عمله يعتبرا حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال، ويعتمد فرض استقلال المدقق على نوعين أساسيين من المقومات هما:[1]

أ- **المقومات الذاتية:** وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلفي وخبرته العملية.

ب-**المقومات الموضوعية:** وهي ما تتضمنه التشريعات، وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات.

2- **وجود نظام رقابي سليم:** إن الغرض الرئيسي من نظام الرقابة الداخلية في أي منظمة هو ضبط الأعمال الجارية، وأحكام مسارها في الاتجاه الصحيح حتى تصل إلى الأهداف المرسومة لها، لذلك فان وجود نظام رقابي سليم للرقابة الداخلية يعطي درجة من التأكد للمراجع بأن البيانات التي تظهرها الدفاتر والسجلات سليمة ويمكن الاعتماد عليها في إبداء رأيه الفني ولذلك يتعين على المراجع أن يتحقق من سلامة نظام الرقابة الداخلية ويتحقق أيضا من انه ينفذ فعلا كما هو موضوع.[2]

---

[1] أحمد حلمي جمعة: مرجع سبق ذكره، ص 21

[2] تناح سارة: مرجع سبق ذكره، ص 20

3- قابلية البيانات المالية للفحص: إن وجود مهنة التدقيق متوقف على قابلية فحص البيانات والقوائم المالية، فبدون هذا الفرض لا مبرر لعملية التدقيق. والهدف من فحص البيانات هو الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية والخطوط العرضية التي سيسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها[1]، وتتمثل هذه المعايير في العناصر التالية:[2]

أ- **الملائمة:** ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

ب-**القابلية للفحص:** أي إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها لابد أن يصلا إلى المقياس أو النتائج نفسها.

ج-**البعد عن التحيز:** بتسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.

د- **القابلية للقياس الكمي:** القياس الكمي يضيف منفعة نتيجة تحويل المعلومات إلى معلومات أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية وهي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية.

4- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من المدقق والإدارة: يقوم هذا الفرض على التبادل في المنافع بين المدقق والإدارة، من خلال إمداد هذه الأخيرة بالمعلومات تم تدقيقها من طرف المدقق بغية اتخاذ على أساسها قرارات صائبة، والعكس كذلك بالنسبة للمدقق بمده بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي فني محايد صائب على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.[3]

5- خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية: إن عدم وجود هذا الفرض يتطلب من مدقق الحسابات عند إعداد برنامج التدقيق إن يوسع اختباره، وان يتقصى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد انه سوف يكتشف كل هذه الأخطاء، وهنا تبرز مسؤولية المراقب في اكتشاف الأخطاء، ولذلك يجب التركيز في

---

[1] **عمر علي عبد الصمد: مرجع سبق ذكره، ص 25**

[2] **محمد أحمد كاسب خليفة: حوكمة الشركات مابين التمويل والتدقيق الداخلي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص ص 57- 58**

[3] **محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي: مرجع سبق ذكره، ص ص 13- 14**

هذا المجال على درجة العناية المطلوبة من المدقق أثناء مزاولته لعمله حتى يكون هذا الفرض ذا قيمة حقيقية.[1]

6- **العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي ستكون كذلك في المستقبل:** هذا الفرض يستمد من أحد فروض المحاسبة، وهو فرض استمرارية المشروع وهذا يعني أنه إذا اتضح للمدقق أن الإدارة رشيدة وكذا وقوفه على سلامة نظام الرقابة الداخلية، فأنه يفترض استمرار الوضع كذلك في المستقبل، وإذا اتضح للمدقق عكس ذلك، أي ميول الإدارة إلى التلاعبات أو ملاحظته لضعف على مستوى نظام الرقابة الداخلية وجب عليه الحرص واخذ ذلك بعين الاعتبار مستقبلا.[2]

7- **التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها:** يعتمد المدققون على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للحكم على سلامة المواقف المعنية، كما يستعملونها لتدعيم آرائهم وفي الوقت نفسه تكون لهم سند بتعضيد آرائهم.[3]

8- **مراقب الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط:** رغم تعدد الخدمات التي يستطيع مراقب الحسابات أن يؤديها لعملية التدقيق فانه عندما يطلب منه إبداء الرأي في سلامة القوائم المالية، فان عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة فقط.[4]

ثانيا: مبادئ التدقيق المحاسبي

إن المبدأ عبارة عن نتائج أو تعميمات مشتقة من مفاهيم وبديهيات ومصادرات المجال وأن تكون متسقة مع هذه المقومات، كما أنها تكون قادرة على تفسير الإجراءات والطرق المحاسبية المتبعة فعلا في التطبيق العملي، وكما لاحظنا فان التدقيق يرتكز على ركنين هما الفحص والتقرير، وبناء على هذا يمكن تقسيم مبادئ التدقيق المحاسبي إلى مجمعتين هما:[5]

1- المبادئ المرتبطة بالفحص:

[1] **أحمد قايد نور الدين: مرجع سبق ذكره، ص 13**

[2] **محمد أمين مازون: مرجع سبق ذكره، ص 18**

[3] **قدور إيمان: مرجع سبق ذكره، ص 17**

[4] **رواني بوحفص: مرجع سبق ذكره، ص ص 11- 12**

[5] **أحمد حلمي جمعة: مرجع سبق ذكره، ص ص 22-24**

أ- **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وأثارها الفعلية المحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

ب-**مبدأ الشمول في الفحص الاختباري:** يعني أن يشتمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

ج-**مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي أو التميز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤدي رأى المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

د- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2- المبادئ المرتبطة بالتقرير:

أ- **مبدأ كفاية الاتصال:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

ب-**مبدأ الإفصاح:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شانه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

ج-**مبدأ الإنصاف:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.

د- مبدأ السلبية: يشير المبدأ إلى مراعاة أن يشتمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن يبني تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

المطلب الثاني: معايير التدقيق المحاسبي

المعايير هي أنماط يلزم تحقيقها وأخذها في الاعتبار عند الأداء الفعلي. ومعايير التدقيق هي التي يجب أن يراعيها ويلزم المدقق بها أثناء أداء مهمته المهنية،[1] حيث تعتبر هذه المعايير مستويات مهنية لضمان التزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولية بكفاءة وفعالية. وتنقسم المعايير التدقيق إلى ثلاث مجموعات كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): معايير التدقيق المحاسبي

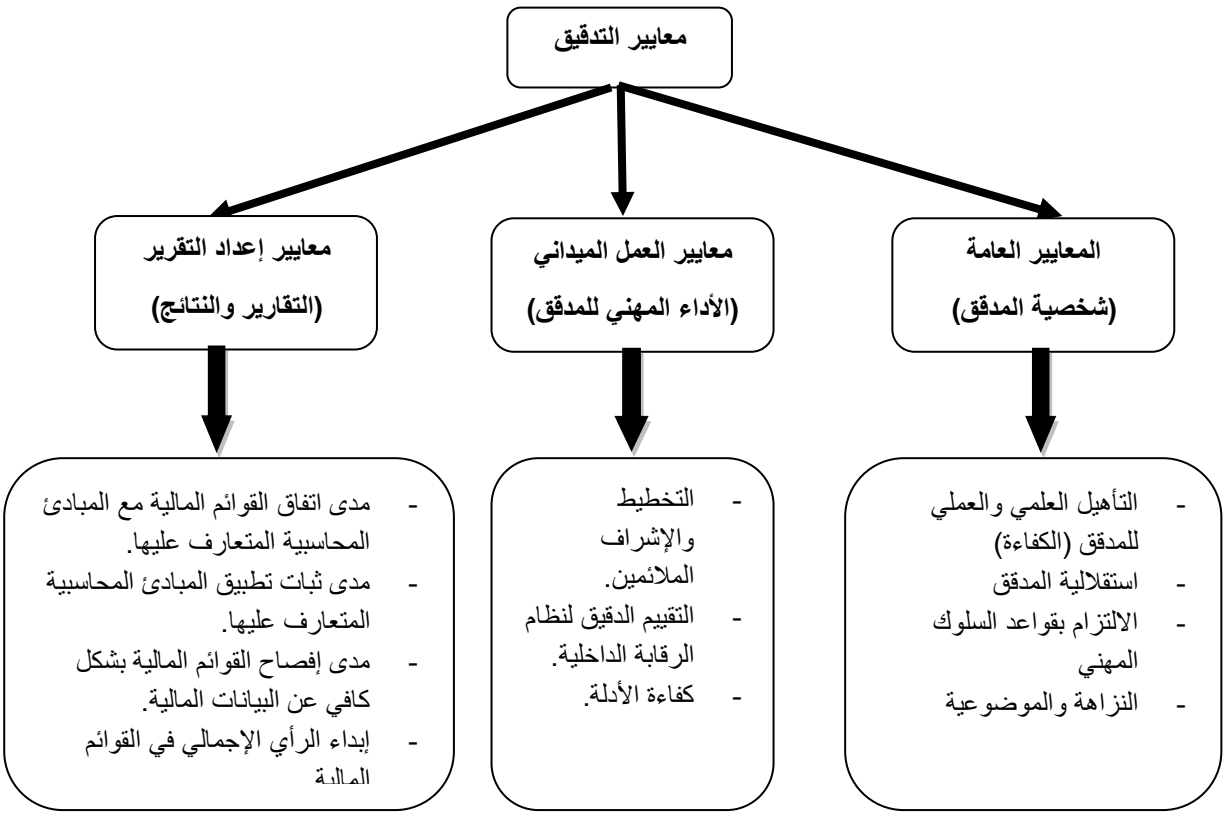

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة- مدخل متكامل-، الجزء الأول، ترجمة دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 42

أولا: المعايير العامة

[1] **محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص33**

أطلق عليها البعض بالمعايير الشخصية لأنها تتعلق بالتكوين الذاتي لمن سيمارسون مهنة التدقيق، حيث تهتم بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فأنه يجب على المدقق قبل التعاقد على مهمة التدقيق أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها واستيفائها عند أداء هذه المهمة.[1] وهي تشمل الثلاثة معايير التالية: [2]

1- **العناية المهنية اللازمة:** إذ يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية الملائمة ويلتزم بقواعد السلوك المهني أثناء ممارسته لمهنة التدقيق.
2- **الكفاءة:** أن يقوم بعملية التدقيق شخص أو أشخاص مؤهلين علميا وعمليا يمكنهم من أداء مهنتهم، إذ يجبان يكون لديهم خبرة كافية وتدريب مهني ملائم لتوفير التأهيل العلمي مع عامل التطور والتحديث.
3- **الاستقلالية:** لقد نصت المادة 3 من القانون 08-91 على أنه "يجب على الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المعتمدين أن يلتزموا بالأحكام القانونية المعمول بها التي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية وأن يمارسوا مهنتهم باستقلالية ونزاهة"[3]، وعليه فإن الاستقلالية تمثل أساس مهنة التدقيق، وتعبر عن القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية.

ثانيا: معايير العمل الميداني

إن معايير العمل الميداني تتعلق ببيئة العمل والضوابط التي تحكم الممارسة، وتتمثل عموما هذه المعايير في وضع خطة لمهمة التدقيق والإشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق، وتقديم الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتنحصر هذه المعايير في ثلاث مجموعات:[4]

---

[1] عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات: مرجع سبق ذكره، ص 46

[2] محمد أحمد كاسب خليفة: حوكمة الشركات مابين التمويل والتدقيق الداخلي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 68- 69، بتصرف

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد20، المؤرخ في 1991/05/01، المادة 3 القانون 91-08، ص 651

[4] أحمد لعماري، حكيمة مناعي: مرجع سبق ذكره، ص 16

- تخطيط المهمة بشكل دقيق مناسب وكافي، مع توفير الإشراف الدقيق والحذر على أعمال المساعدين.
- أن يقوم بدراسة وافية وشاملة لنظام الرقابة الداخلية في المنشاة لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه، ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة، والتي ستتقيد بها إجراءات التدقيق.
- يجب على المدقق أن يتحصل على أدلة إثبات جديرة بالثقة وكافية وذلك عن طريق الفحص والمراقبة والاستفسار.

ثالثا: معايير إعداد التقرير

إن معايير إعداد التقرير تحدد الخطوط العرضية التي يسترشد بها مراقب الحسابات عند إعداده للتقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية وهي تعتمد بدرجة كبيرة عند تطبيقها على التقدير الشخصي، وعلى ذلك فإن مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية للمدقق والتي يكتسبها من مزاولته للمهنة، ومتابعته للتوصيات التي تصدرها الهيئات العلمية والمهنية والدراسات والبحوث في هذا الصدد، وكذلك الكتب والدوريات التي تتناول الاتجاهات الحديثة في مجال مراقبة الحسابات، وهذه المعايير تتمثل فيما يلي:[1]

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تحتويه هذه القوائم من معلومات، ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك.
- يجب أن يتضمن التقرير إبداء الرأي عن القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة عدم تمكن المدقق من إبداء مثل هذا الرأي، يجب أن يذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال مدى وطبيعة عمليات الفحص التي قام بها، ودرجة المسؤولية التي يأخذها على عاتقه.

[1] **احمد عبد المولي الصباغ، وآخرون: أساسيات المراجعة ومعاييرها، دار الجامعة، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 2008، ص ص 56- 57**

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها قد طبقت في الفترة الجارية على نفس الأسس الثابتة التي طبقت بها في الفترة السابقة. وهذا ما نصت عليه المادة 23 من القانون 10-01.[1]

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق المحاسبي

تمثل الإجراءات بصفة عامة الخطوات التي تحدد مقدما الأداء والأعمال، التصرفات والممارسات المحددة والتي يجب القيام بها لتحقيق وتنفيذ النشاط المعين. وعلى هذا الأساس فإن إجراءات التدقيق تتمثل في الخطوات التي يحددها المدقق مقدما في صورة برنامج تدقيق محدد بدقة بحيث تغطي جميع خطوات العمل للحصول على الأدلة والبراهين التي تمكن المدقق من إبداء الرأي في القوائم المالية الخاضعة للتدقيق، وترتبط هذه الإجراءات مع معايير التدقيق التي تمثل أهداف نمطية ونوعية أو كيفية، يجب استيفاءها وتحقيقها. [2]

ولبيان الفرق بين مفهوم معايير التدقيق المتعارف عليها ومفهوم إجراءات التدقيق، فإننا نقول أن معايير العمل الميداني تنص على وجوب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي في عدالة القوائم المالية دون تحديد وتوضيح الإجراءات التي يجب تطبيقها لتحقيق ذلك، بمعنى أن هذه الإجراءات قد ترك أمر تحديدها وخطوات تطبقها للأحكام الشخصية الخاصة بالمدقق، وتتوقف هذه الإجراءات بالدرجة الأولى على أحكامه الشخصية وبالدرجة الثانية على ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة التي تخضع قوائمها المالية لعملية التدقيق وكذلك على العرف المهني السائد بين المدققين الآخرين، كما يتم يتحدد الإطار العام لإجراءات التدقيق بحدود معينة تحكمها أساسا معايير التدقيق المتعارف عليها، وكذلك التوصيات الخاصة بها والتي تصدرها الهيئات المهنية والحكومية المسؤولة عن تنظيم المهنة، وإن توصيات هذه الهيئات وما تتمتع به من قوة الإلزام المهني أو التشريعي يجعل

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 42، المؤرخ في 2010/07/19، المادة 23 من القانون 10-01، ص 7

[2] محمد السيد سرايا: مرجع سبق ذكره، ص 34

إجراءات التدقيق أيضا مقبولة قبولا عاما ويجعل منها إجراءات متعارف عليها يتم استخدامها في الحالات المتشابهة. [1]

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن إجراءات التدقيق تعتبر مرجعا أساسيا لممارسي مهنة التدقيق، فهي بمثابة ترجمة وتوضيح لمعايير التدقيق. وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1- الجرد العملي:

إن المدقق عند قيامه بتدقيق بعض عناصر الأصول تدقيقا مستنديا قد يشك في صحة المستندات أو فيما تحتويه كميا من بيانات، لذا فانه يلجأ إلى عملية الجرد العملي للعناصر التي يمكن حصرها وفرزها وقياسها، على المدقق التأكد من صحة الجرد الكمي ومراجعة تقييم المخزون ماليا، كما عليه التأكد من أنه لم يحدث تغير في أسس تقييم المخزون ولا في أسس الجرد عن الأعوام السابقة، مع الانتباه إلى مراعاة الأمور التالية فيما يتعلق بعملية الجرد:[2]

- يجب إجراء عملية الجرد للنقدية من قبل المدقق أو أحد مندوبيه أو تحت إشرافهم المباشر.
- يجب أن تتم عملية جرد مجموعة الصناديق في المشروع في وقت واحد حتى لا تغطي العجز من بعضها البعض.
- يجب التأكد من اعتماد المؤسسة لمبدأ التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل في تقييم المخزون من البضاعة.
- التأكد من أن العناصر التي خضعت لعملية الجرد صالحة الاستعمال حتى لا تصبح عديمة القيمة.
- يجب التأكد من ملكية المؤسسة للعناصر الخاضعة للجرد ليعتبر الوجود الفعلي للعناصر دليلا قاطعا.

2- التدقيق الحسابي:

---

[1] لونيس نعيم، أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق المحاسبي، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماستر في: شعبة محاسبة ومالية، تخصص: تدقيق محاسبي، جامعة بسكرة، 2013، ص 26

[2] المرجع نفسه، ص ص 26-27، بتصرف

تستخدم إجراءات التدقيق الحسابي بهدف التحقق من أرصدة الحسابات المحددة بناء على عمليات حسابية، ولتحقق أهداف التدقيق المتعلقة بالتقويم وصحة شرعية العمليات المالية، فالمدقق يقوم بالتدقيق الحسابي عند اختبار تفاصيل أرصدة بعض الحسابات كالاستهلاك والديون المعدومة والمستحقات والمقدمات، وعندما يستخدم المدقق ورقة العمل المعدة بواسطة العميل فإن أول إجراء يجب أدائه بواسطة المدقق هو عادة الجمع المتحقق من أن الإجماليات تتفق مع التفاصيل الواردة بها.[1] وبهذا فإن على المدقق أن يقوم بما يلي:[2]

- تدقيق العمليات الحسابية للأرقام الواردة في المستندات المحاسبية للتأكد من صحتها.
- تدقيق دفاتر اليومية والتأكد من صحة نقل المجاميع من صفحة إلى الصفحة التالية لها.
- تدقيق ترحيل العمليات من دفتر أو دفاتر اليومية إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر أو دفاتر الأستاذ.
- التأكد من صحة استخراج أرصدة الحسابات المختلفة سواء في دفتر الأستاذ أو دفاتر الأستاذ المساعدة، مع مطابقة الأرصدة الإجمالية للحسابات في دفتر الأستاذ العام مع مجموع الأرصدة التحليلية لكل حساب إجمالي في دفتر الأستاذ المساعد.
- تدقيق قوائم الجرد للتأكد من دقة استخراج قيم المخزون السلعي حيث يتم ضرب سعر الوحدة في عدد الوحدات لاستخراج إجمالي القيمة لكل عنصر على حدة ومن ثم لإجمالي العناصر.
- التأكد من توازن ميزان المراجعة بالمجاميع وبالأرصدة وكذلك التأكد من توازن قائمة المركز المالي من الناحية الحسابية لأن عدم التوازن يدل على وقوع أخطاء حسابية كما أن التوازن لا يعني صحة العمليات.

3- التدقيق المستندي:

يقصد بالتدقيق المستندي المقارنة بين القيود المثبتة في السجلات مع مستندات الثبوتية من أجل التحقق من صحتها، فالمدقق قد يلجا إلى فحص المتوفر من المستندات الثبوتية للتأكد

[1] وليم توماس، أمرسون هنكي: مرجع سبق ذكره، ص ص 337- 338، بتصرف

[2] لونيس ناعيم: مرجع سبق ذكره، ص 27

من جدية العمليات والأحداث المالية وأنها كانت حقيقية منذ بدايتها حتى نهايتها،[1] ولذلك لابد أن يكون لكل عملية مالية من مستند، وتكون هذه المستندات صحيحة وقانونية.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن التدقيق الحسابي والتدقيق المستندي يتم تنفيذهما بطريقة اختبار حسب ما يراه المدقق، وذلك لصعوبة تدقيق جميع المستندات التي بحوزة المؤسسة، ولذلك يجب على المدقق التأكد من أن العينات التي يتم اختيارها لتدقيقها كافية وملائمة.

4- المصادقات:

تستخدم عموما للتحقق من وجود النقدية وحسابات المدينين أو الدائنين أو المخزون أو الاستثمارات في الأوراق المالية أو أسهم رأس المال المصدرة والمتداولة في السوق، وبالطبع فإن مثل هذه المصادقات توفر دليلا للإثبات يمكن الاعتماد عليه والوثوق فيه بدرجة كبيرة، ذلك لأنها أنشئت خارج تنظيم العميل فضلا عن أنها سلمت وحولت مباشرة إلى المدقق دون تعرضها لمخاطر احتمال تغيرها بواسطة العميل وتحريفها. وإن المصادقات تختلف في شكلها وصيغتها باختلاف نوع المعلومات المطلوبة، ويمكن القول أن هناك نوعين من طلبات المصدقات وهي كما يلي: [2]

أ- **طلبات ايجابية:** فيها يطلب من الطرف الخارجي الذي يجري معه المصادقة ضرورة الرد على المدقق وبغض النظر عما إذا كان هذا الطرف الخارجي يوافق على صحة المعلومات الواردة بطلب المصادقة أم لا، حيث تستخدم عادة في التحقق من أرصدة البنك، الوراق المالية المتداولة، المحزون بمستودعات الشركات العامة للتخزين، الأوراق التجارية طويلة الأجل، أسهم رأس المال المتداولة، حسابات المدين الكبيرة المشكوك فيها أو التي حلت آجالها من مدة ولم تدفع.

ب-**طلبات سلبية:** وفيها يطلب من الطرف الخارجي الذي يجرى معه المصادقة ضرورة الرد على المدقق فقط إذا ما كانت المعلومات الواردة بطلب المصادقة غير صحيحة وخاطئة.

5- الاستفسارات:

---

[1] عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الدار النموذجية، لبنان، الطبعة الثانية، 2011، ص ص 20-21، بتصرف

[2] وليم توماس، أمرسون هنكي: مرجع سبق ذكره،ص ص331- 333، بتصرف

يتضمن نظام الاستفسارات ما يقوم المدقق بتوجيهه من أسئلة أو إيضاحات أو طلب معلومات أو بيانات من الجهات المختلفة خصوصا إدارة المؤسسة، وذلك لتأكيد صحة بعض الأدلة أو القرائن التي قام بجمعها أثناء عملية التدقيق، فقد يصادف المدقق أثناء تأديته لعمله بعض جوانب الغموض، الأمر الذي يتطلب توجيه أسئلة للمسؤولين في الوحدة وعلى ضوء الأسئلة سوف تتولد لديه فكرة واضحة حول ما تم الاستفسار عنه. وهناك نوعين من الاستفسار إما شفوي أو مكتوب إذا رأى المدقق ضرورة ذلك، ومن الأمثلة على ذلك إذا وجد المدقق أن مصاريف تجديد ماكنة قد اعتبرتها الوحدة وعالجتها محاسبيا على أساس إنها مصاريف رأس مالية كزيادة في طاقتها الإنتاجية وهنا ممكن أن يستفسر من المهندسين فيما إذا كانت تلك المصاريف قد أدت إلى تحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية.[1]

وقد كفلت التشريعات كما جاء في نص المادة 32 من القانون 10- 01، لمدقق الحسابات الحق في توجيه مثل هذه الاستفسارات أو الإيضاحات، فله الحق في الاطلاع كلما أراد على سجلات المؤسسة وحساباتها وأوراقها وصندوقها، وان يطلب من مجلس الإدارة موافاته بالمعلومات اللازمة لقيامه بوظيفته وعلى المجلس أن يضع تحت تصرف المدقق كل ما من شانه تسهيل مهمته، وعلى المدقق في حالة عدم تمكينه من حق طلب البيانات أو الإيضاحات التي إحتاج إليها أثناء عملية التدقيق ثبات ذلك في تقريره.[2]

6- التدقيق الانتقادي:

هو التتبع والفحص الانتقادي السريع للمستندات والدفاتر والحسابات والسجلات، وتعتمد هذه الوسيلة على مهارة وخبرة المدقق والتي تساعده عندما يتمعن في الكشوف أو القوائم المالية، ويلقي عليها نظرة فاحصة تحليلية أو تقييمية بقصد اكتشاف أي وضع غير عادي قد يكون منشؤه خطأ أو تلاعب. ولم يتمكن المدقق من اكتشافه أثناء قيامه بالتدقيق المستندي أو الحسابي. [3]

7- المقارنات:

---

[1] **عبد الرزاق محمد عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 21**

[2] **القانون 10- 01: مرجع سبق ذكره، ص 8، بتصرف**

[3] https://www.meemapps.com/term/critical-audit ، **2022،15:58/03/18**

المقارنة هي عبارة عن إجراء المقابلة بين شيئين أو أكثر قصد تحقيق هدف معين، وهي وسيلة من وسائل الحصول على أدلة وقرائن الإثبات. ويقصد به هي مقابلة بيانات أو حسابات أو معلومات للعام الذي يتم فحص وتدقيق حساباته ببيانات أو حسابات أو معلومات أخرى تتعلق بنفس العام أو بالأعوام سابقة أو بيانات متشابهة لجهة أخرى، لإيجاد أسباب أي تذبذب في المعلومات، ومثال على ذلك المقارنة بين مصاريف التأمين مع مصاريف التأمين للسنة السابقة إذ قد يظهر أن مبلغ قسط التامين غير مسدد بعد ولم يظهر ضمن المصاريف المستحقة وغير المدفوعة.[1]

وتعتبر المقارنات مرحلة من مراحل الدراسات الانتقادية، يقوم بها مدقق عادة لبيانات القوائم المالية الختامية قبل الانتهاء من عملية التدقيق، وهي وسيلة إثبات إضافية لا تغني مطلقا عن استخدام غيرها من وسائل الإثبات.

8- فحص السجلات الفرعية:

كثيرا ما يتضمن دفتر الأستاذ العام حسابات إجمالية والتي يتم تفصيلها في دفاتر أستاذ مساعدة أو خاصة. لذا فان مدقق الحسابات عند فحصه لأرصدة الحسابات الإجمالية يجب أن يقوم أيضا بفحص البيانات التحليلية للحسابات الإجمالية في دفاتر الأستاذ المساعدة رغم تساوي مجوع أرصدة الحسابات التحليلية بدفاتر الأستاذ المساعدة مع رصيد الحسابات الإجمالي لها بدفتر الأستاذ العام. كما يقوم المدقق أيضا بتدقيق بيانات دفاتر اليوميات المساعدة ومقارنتها مع القيود المركزية بدفتر اليومية المركزي إذا كانت المؤسسة تعتمد استخدام دفاتر اليومية المعتمدة، كما ونظرا لتعدد الدفاتر وتضخيم العمليات المسجلة فيها فان المدقق يعتمد عادة على أسلوب الاختبارات في هذا المجال بحيث يؤدي ذلك إلى اطمئنان المدقق وإقناعه بسلامة القيود. وان هذه الوسيلة تشمل أيضا تدقيق كشوف الجرد التي تتم بواسطة الإدارة في نهاية العالم مع سجلات المخازن للتأكد من أن الكميات أو الأصناف المختلفة التي تتضمنها كشوف الجرد مطابقة لما هو موجود في بطاقات الأصناف المختلفة في المخازن، وكذلك أرصدتها الظاهرة بدفتر أستاذ المخازن مع مراعاة إذا كان هناك بعض الاختلافات بين قوائم الجرد وبين بيانات سجلات وبطاقات المخازن، فعلى

[1] عبد الرزاق محمد عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 21

المدقق في هذه الحالة البحث عن الأسباب التي أدت إلى ذلك فقد تكون هناك عمليات اختلاس للمواد والمخازن أو قد تكون الأسباب اختلاف طبيعة المادة نفسها مما يؤدي إلى تبخر جزء منها أو انكماش بعض أنواعها نتيجة التخزين أو نقص أوزانها نتيجة التبخر.[1]

[1] لونيس نعيم: مرجع سبق ذكره، ص 29- 30

المبحث الثالث: القرارات المالية وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي

إن كل مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، وتعتمد على ما يتوفر لديها من معلومات تساعد على اتخاذ القرارات حول الطريقة المثلى لبلوغ هذه الأهداف المسطرة، لأن ذلك يتوقف إلى حد كبير على سلامة القرارات المتخذة ومدى صحتها.

المطلب الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات المالية

إن عملية اتخاذ القرارات المالية هي المحور الأساسي لنجاح أي مؤسسة، فنجاح القرارات المالية يعتبر من المؤشرات الهامة التي تدل على نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها وتعظيم قيمة المؤسسة. وتعد القرارات المالية من أهم القرارات التي تعتمد عليها المؤسسات، في مختلف نشاطاتها.

أولا: مفهوم القرارات المالية

إن اتخاذ القرارات عمل فكري موضوعي، يتغلغل في كل وظائف التسيير (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة).[1] حيث أن القرار يصدر من "متخذ القرار" والذي قد يكون مديرا أو مسؤولا مخولا أو مشرفا على أي عملية تسير في المؤسسة. وعملية اتخاذ القرار ما هي إلا اختيار لإمكانية معينة على أساس بعض المؤشرات والمعايير من بين البدائل قصد تحقيق هدف مرسوم أو معين، فوقوع القرار يتطلب وجود هدف وكذا تعدد الإمكانيات، حيث يقوم القرار على عملية المفاضلة وبشكل واعي ومدرك بين مجموعة الحلول المتاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها باعتباره انسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار.[2]

وقد تطرق عديد من الكتاب والباحثين والمختصين إلى تعريف القرار، ومن أبرزها نذكر:[3]

---

[1] كيلاني صونيا: محاضرات في مقياس تسيير المؤسسة،محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية، مالية ومحاسبة، جامعة باتنة، 2019، ص 33

[2] قاشي خالد: نظام المعلومات التسويقية–مدخل اتخاذ القرار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 50– 51، بتصرف

[3] مؤيد عبد الحسين الفضل: نظرية اتخاذ القرارات– منهج كمي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص16

عرف Simon القرار على انه: "اختيار بديل من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جدية ناتجة عن عالم متغير، وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال".

وان Barnard عرفه بأنه: "ذلك التصرف العقلاني الذي يأتي نتيجة التدابير والحساب والتفكير".

وقد عرف أيضا حسب Yong بأنه: "الاستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة معينة أو مجموعة حالات محتملة في المنظمة".

وإن من خلال اتخاذ أفضل القرارات المالية، تسعى المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل فعال وكفء من اجل الوصول إلى الهدف الرئيسي لأي مؤسسة وهو الربحية والنمو. إذ يعرف القرار المالي على أنه القرار الذي يشمل عدة قرارات كالاختيار بين عدة استثمارات السيولة الفائضة وتوزيع الأرباح، والاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) والتمويل الخارجي.[1]

ويمكن القول أن القرارات المالية هي مجموعة القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بشكل ملائم، واستخدامها بكفاءة بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة. فالقرار المالي هو ذلك

القرار الذي تتخذه الإدارة المالية للحصول على أموال جديدة أو تسيير الموجودة والمحافظة عليها بأحسن الطرق.[2]

ثانيا: أنواع القرارات المالية وخصائصها

1- أنواع القرارات المالية:

تشتمل القرارات المالية على عدة أنوع وهي كما يلي: [1]

[1] ختنم نوي كاكه حمه العطار: نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، مجلة الميدان للدراسات الرياضة والاجتماعية والإنسانية، العراق، المجلد الثاني، العدد السابع، 2019، ص 11، بتصرف

[2] مزغيش إيمان: دور أساليب التحليل الكمية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الرياضية، مجلة مختبر علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، العدد السادس، جامعة الجزائر، 2013، ص 67

أ- **قرارات الاستثمار:** يعد القرار الاستثماري من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها الإدارة في المؤسسة، إذ أن هذه القرارات تهدف إلى تحديد الهيكل الأمثل لحجم الاستثمار، إذ تؤثر هذه القرارات على بقاء واستمرار ونمو المؤسسة، وتأخذ القرارات الاستثمارية أهميتها البالغة للأسباب التالية:

- المبالغ المنفقة على هذه الاستثمارات عادة ما تكزن ضخمة، وتتمثل وزنا مهما من الهيكل المالي للمؤسسة؛
- نتائج الاستثمارات تترجم في المدى البعد وتستمر لفترة طويلة، بحيث أن هذه الحقيقة تعني أن متخذ القرار يفقد الكثير من مرونته؛
- يشكل الاستثمار خطرا من خلال أن مردوديته لا تظهر من الأجل القصير، وكذلك في كون المداخيل الايجابية غير أكيدة (لان الاستثمار يرتبط بحالة عدم التأكد)
- صعوبة العدول عن المشروع أو تبديله بعد التنفيذ بسبب ضخامة الأموال المستثمرة، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في حالة عدم نجاح المشروع.

ب-**قرارات التمويل:** يعرف قرار التمويل على انه " القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة" وكذلك يتمثل في عرض الأموال في المؤسسة، والذي يتم من حلاله تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل المختلفة سواء كانت مملوكة أو مقترضة، ويغطي قرار التمويل ثلاثة أنواع رئيسية من القرارات:

- اختيار الهيكل المالي، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية؛
- سياسة توزيع الأرباح، أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة (احتجاز الأرباح) وبين توزيع الأرباح على المساهمين؛
- الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي)، والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الاستدانة المالية)؛

---

[1] **بله محمد توفيق: دور لوحة القيادة في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات المالية، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في: شعبة مالية ومحاسبة، تخصص: مالية مؤسسات، جامعة ورقلة، 2017، ص ص 4-6، بتصرف**

ج-**قرارات توزيع الأرباح:** وهي القرارات المالية المتعلقة بتوزيع الأرباح وتتضمن هذه المجموعة كافة القرارات التي تهتم بتحديد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين وزمن توزيع هذه الأرباح، وهذا يعني تحديد نسبة التوزيع وتقدير العائد الواجب الاحتفاظ بها داخل المنشاة بشكل أرباح احتياطية، الذي يعتب مصدرا مهما من مصادر التمويل الذاتي. وان هذه القرارات المالية مهمة نظرا للرغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين الذين يرغبون بزيارة مكاسبهم النقدية السريعة من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح وبين رغبة الإدارة بزيادة الجزء المحتجز وبكميات أكبر من الأرباح الموزعة لأغراض عملية التوسيع الاستثماري.[1]

د- **إدارة العمليات الجارية:** يطلق على إدارة العمليات الجارية تعبير "إدارة رأس المال العامل"، والعمليات الجارية التي نعنيها هي دورة النقدية المرهونة بكل من دورتي الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ عادة بالنقدية التي توجه لتوفير متطلبات التشغيل ثم لم تلبث أن تتحول من خلال عمليات الإنتاج لمنتجات نهائية تتحول بالتبعية لإيرادات نقدية بموجب النشاط التسويقي، والذي على إثره تتدفق النقدية ثانية إلى خزينة المنظمة.[2]

الشكل رقم (2): أنواع القرارات المالية

[1] **محمد الفاتح المغربي: التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص62**

[2] **أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وآخرون: مبادئ إدارة الأعمال-الأساسيات الاتجاهات الحديثة، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة العاشرة، 2014، ص 366**

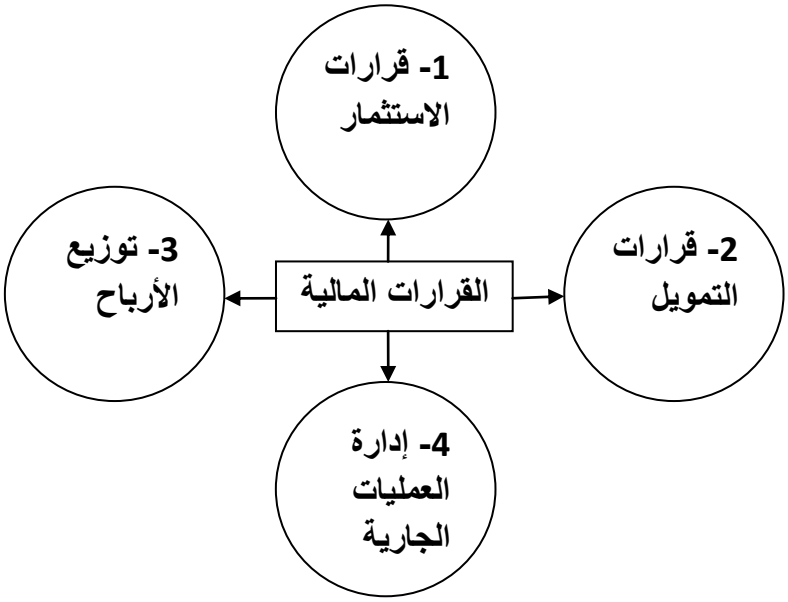

المصدر: أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وآخرون: مبادئ إدارة الأعمال–الأساسيات الاتجاهات الحديثة، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة العاشرة، 2014، ص364

2- خصائص القرارات المالية:

للقرارات المالية مجموعة من خصائص التي تتصف بها ونحصر أهمها في النقاط الموالية:[1]

- بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن صلاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات؛
- نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الأخطاء إذا كانت القرارات خاطئة؛
- القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات، لهذا الأمر يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات؛

ثالثا: أهداف وأهمية اتخاذ القرارات المالية

1- أهداف القرارات المالية:

[1] **طبيب وهيبة: دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في: شعبة علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2017، ص 13**

تهدف القرارات المالية بصفة عامة إلى تعظيم القيمة الحالية لثروة الملاك في المشروع أيا كان الشكل القانوني للمشروع سواء مشروع فردي، شركات الأشخاص او شركات الأموال، أي تعظيم القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة، ويتعين عدم الخلط بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة، فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على القروض القصيرة والطويلة الأجل وتأثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة، فصافي الثروة كما تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمشروع ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية، وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك.[1]

كما أن القرارات المالية تعمل على تحقيق أهداف الإدارة المالية عامة، وتظهر هذه الأهداف من خلال المجال الذي تتبع منه (الاستثمار، تمويل، تسيير، أرباح)، وعلى هذا الأساس يمكن حصر أهمية القرارات المالية في النقاط التالية:[2]

- تحافظ على أموال المؤسسة (السائلة والعينية)؛
- تحديد نسبة كل مستثمر من الأرباح وكذا الجزء الموجه إلى الاحتياطي؛
- خلق فرص جديدة من اجل تعظيم القيمة الحالية للنقود؛
- خلق فرص استغلالية جديدة؛

2- أهمية اتخاذ القرارات المالية:

إن القرارات المالية لها تأثير كبير على جميع الأقسام في المؤسسة وكذا على الأوضاع الاقتصاد والاجتماعية عموما، وهذا ما يبرز أهميتها التي نحصرها في النقاط التالية:[3]

- حماية الأموال وتخصيصها بالشكل المناسب في جميع المجالات، وضمان الاستخدام الصحيح لها؛
- توجيه الأموال في خلق موجودات مالية، وضمان استغلال أمثل لفرص الاستثمار؛

[1] عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2016، ص ص 22- 23

[2] مزغيش إيمان: مرجع سبق ذكره، ص 67

[3] سليماني مروة، بودراهم خولة: دور الموازنة التقديرية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماستر في: شعبة المالية والمحاسبة، تخصص: مالية المؤسسات، جامعة قالمة، 2020، ص ص 21-31، بتصرف

- تساعد على تحديد نسب الاستثمار من رأس المال، وبذلك تتفادى الخسائر الفادحة؛
- تأثر على المكانة المستقبلية للأعمال، حيث كلما كانت هذه القرارات سليمة زاد نمو الأعمال على المدى الطويل؛
- تحديد وصياغة الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة، والذي تصل من خلاله إلى تعظيم القيمة السوقية للسهم؛
- تحديد نسبة توزيع الأرباح للموازنة بين التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي؛
- ضمان النمو الاقتصادي باتخاذ قرارات مالية سليمة؛
- تحسين المستوى المعيشي؛

المطلب الثاني: مراحل وأساليب اتخاذ القرارات المالية

أولا: مراحل اتخاذ القرار المالي:

لاتخاذ القرارات المالية لابد من المرور بعدة مراحل والتي تساهم في اتخاذ القرارات السليمة، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي: [1]

1- **تحديد المشكلة:** إن تحديد أو التعرف على الموضوع أو المشكلة التي تحتاج إلى اتخاذ القرار تعد خطوة بالغة الأهمية لاتخاذ قرار سليم، فقد تتمثل المشكلة في منشأة ما بكيفية تعظيم الأرباح بينما تتمثل في منشأة أخرى في كيفية استثمار رؤوس الأموال وكما قد تكمن في تحديد أفضل المشروعات للمجتمع.

2- **جمع المعلومات:** إن عملية جمع المعلومات وتشكيل قاعدة معرفية تمثل القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار المناسب لمعالجة المشكلة، إذ أن توفر المعلومات والبيانات من حيث الكمية والنوعية والوقت المناسب لوفرتها تعد الحصيلة الرئيسية التي يقوم عليها متخذ القرار باستنباط الحلول المناسبة من خلال استخدام الأساليب العلمية في تحليل ملائم لتلك البيانات والمعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار.

[1] **معاش أسماء، لخنش سميحة: دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في: شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المسيلة، 2019، ص 11**

3- **تحديدي مختلف البدائل الممكنة:** بعد التحديد الدقيق للمشكلة، يتطلب الأمر إعداد وتحديد مختلف البدائل الممكنة المتعلقة بالمشكلة وما ينجر عنها من منافع أو خسائر، وبمعنى آخر تحديد القرارات التي يمكن الاختيار بينها والتي تكون مجموعة البدائل الممكنة.

4- **مقارنة وتقييم البدائل:** وذلك عن طريق تقدير النتائج المتوقعة الايجابية والسلبية لكل بديل ووضع معايير محددة تقوم على أساس نتائج كل بديل واستبعاد البدائل التي لا تتطابق مع الحد الأدنى من المعايير الموضوعة أي التي لا تحقق مستوى الرضا، حيث يقصد بمستوى الرضا مدى تحقيق البدائل للشروط المطلوبة في اتخاذ القرار.[1]

5- **اختيار البديل المناسب:** إن عملية الاختيار البديل المناسب تعتبر من أهم وأصعب المراحل حيث أن تحديد الأصل من البدائل والاستبعاد لغير الصالح من هذه البدائل يتأثر إلى حد كبير بسلوكيات متخذ القرار الإداري وخبرته ومهاراته.[2]

6- **تطبيق القرار متابعة وتنفيذه:** يعتقد بعض متخذي القرار أن دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل المناسب للحل، ولكن هذا الاعتقاد خاطئ ذلك لان البديل الذي تم اختياره لحل المشكلة يتطلب التنفيذ عن طريق تعاون الآخرين ومتابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ وصحة القرار. حيث تهتم هذه الخطوة بمتابعة التطبيق وتقييم النتائج أولا بأول حيث تبين الرقابة على التنفيذ مدى جودة القرار ودوره في حل المشكلة موضوع القرار هذا إلى جانب أن المتابعة تظهر مدى الانحراف عن المخطط سعيا إلى الدقة والسرعة في معالجة الانحرافات السلبية والتعرف على أسبابها حتى لا تتفاقم وصعب مواجهتها.[3]

الشكل رقم (3): مراحل اتخاذ القرار المالي

[1] **محمد الفاتح المغربي: مرجع سبق ذكره، ص 64**

[2] **معاش أسماء، لخنش سميحة: مرجع سبق ذكره، ص 12**

[3] **محمد الفاتح محمود بشير المغربي: إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2019،ص 59**

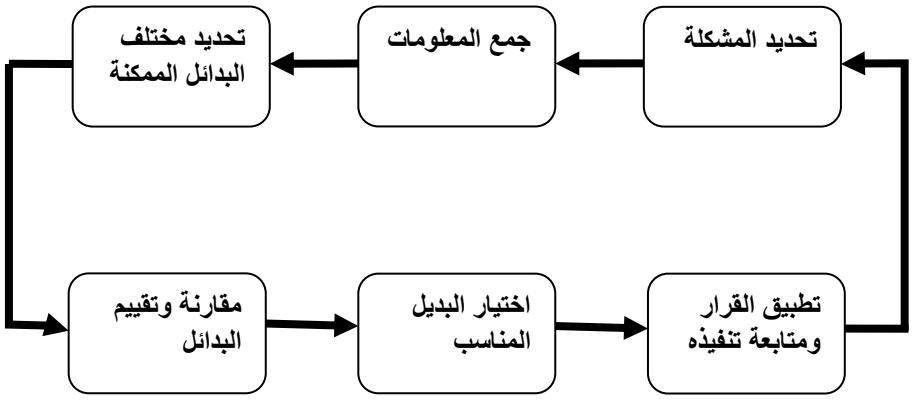

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: أساليب اتخاذ القرارات المالية

هناك أساليب عدة يستخدمها متخذ القرار وتساعده في عملية اتخاذ القرارات المالية وهي:[1]

1- **أساليب البرمجة الخطية:** تعرف البرمجة الخطية بأنها أسلوب رياضي يهدف إلى تقدير الوضع الأمثل لاستخدامات الموارد المحددة في المؤسسة، وعلى الرغم من الانتشار الواسع للاعتماد على البرمجة الخطية في حل المشاكل، إلا أن هناك مجالات يصعب فيها استخدام هذا الأسلوب لان العلاقة بين المتغيرات يصعب وضعها على شكل نسب، ولتجنب هذا المشكل ظهر ما يسمى بالبرمجة الرباعية والبرمجة الديناميكية.

2- **شجرة القرارات:** تكون على شكل شجرة تتفرع منها ثلاثة متغيرات وهي: البدائل المطروحة لحل المشكلة موضوع القرار، والاحتمالات التي تمثل الكسب المتوقع أو الفشل، والقيم التي تمثل إجمالي العوائد المتوقعة خلال فترة محددة.

3- **بحوث العمليات:** هي تطبق للوسائل والطرق والفنون العملية لحل المشاكل التي تواجه متخذو القرار بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج والأهداف المطلوبة.

4- **أسلوب المسار الحرج:** يعتمد هذا الأسلوب على دراسة الوقت المبكر والوقت المتأخر لأداء الأنشطة المختلفة، مع حساب الوقت الفائض إن وجد. ويمثل المسار الحرج الطريق إلى نهاية الخطة دون أن يكون هناك فائض.

[1] **بله محمد توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ص 8- 9**

5- **نظرية الاحتمالات:** تقوم هذه النظرية في الواقع على الاعتقاد المدعم بالتجربة، بان حدثا يمكن التنبؤ بحدوثه من خلال نمط معين، فإذ حدث اختلاف في التقدير الاحتمالي فانه يمكن التنبؤ بهذا التقدير، وبذلك فان الاحتمال المتوقع يصبح بمثابة معلومة يمكن الاستناد عليها بدلا من الخوض في المجهول.

6- **نظرية المباريات:** تقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات، وهي أن الهدف الإنساني يكمن في تحقيق أقصى عائد أو أدنى خسارة، وأن الإنسان بطبعه يتصرف من واقع المنطق والمعقولية، وان الطرف المنافس له ينتهج نفس هذه القواعد ويتصرف بنفس هذا المنطلق. وتحت هذه الظروف فان نظرية المباريات تهيئ لمستخدميها الحل الأمثل في ظل ظروف معينة ومن خلال تطور استراتيجية تحقق لهم أقصى عائد واقل خسارة ممكنة.

7- **أسلوب التحليل الحدي:** يهدف هذا الأسلوب إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار والمفاضلة بين هذه البدائل، لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المحققة مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأساس بين تلك البدائل؛

8- **أسلوب تحليل الشبكات:** يستخدم هذا الأسلوب عادة في تخطيط المشاريع عن طريق رسم المسارات لهذه المشاريع، ومن ثم احتساب القيم لإنهائها وتنفيذها.

9- **التنبؤ:** يتعلق بالمستقبل، لتحديد الأهداف وتحقيقها. والاعتماد على هذا الأسلوب يكون من خلال اللجوء إلى أسلوبي السلاسل الزمنية ونماذج الانحدار.

10- **أسلوب دراسة الحالة:** يقوم هذا الأسلوب على تعريف وتحديد المشكلة محل القرار والتفكير في أساليبها وأبعادها وجوانبها المختلفة، وتصور الحلول البديلة لها استنادا إلى المعلومات المتوفرة عن المشكلة. ويمكن لمتخذ القرار الاستعانة والاسترشاد بمجموعة من الأسئلة في دراسة الحالة أو المشكلة محل القرار للمساعدة في الوصول إلى الحل السليم.

المطلب الثالث: علاقة التدقيق المحاسبي بعملية اتخاذ القرارات المالية

تعتمد عملية اتخاذ القرارات المالية على المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ قرارات سليمة، وينعكس أثرها على نجاح وتطور المؤسسة، وعلى هذا الأساس فان التدقيق المحاسبي يلعب دورا مها في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرارات المالية، فهو يضمن بأن المعلومات

المعتمد عليها في عملية صنع القرارات مؤهلة، فعالة وكافية للاعتماد عليها. إذ تساعد عملية التدقيق على تأهيل المعلومة، حيث أنها تمر بعدة خطوات مع مراعاة المدقق لمعايير ومبادئ محددة، ويستخلص في نهايتها تقرير حول ما يتم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة فينتج بذلك معلومات جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية والتي تكون مؤهلة للمساهمة في إعداد قرارات ذات جودة وفعالية، وذلك بالموازنة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات.[1]

كما أن التقارير التي يعدها المدقق تكتسي بأهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات، ويعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كالقرارات الاستثمارية والتمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها التي تكون في صالحها، حيث أن اتخاذ الإدارة العليا لتوصيات المدقق بعين الاعتبار وعلى أساسها يتم اتخاذ قراراتها هذا يساهم في تحسين أداء المؤسسة المالي ويعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع مدقق الحسابات في المؤسسة بالاستقلالية الكافية للقيام بمهامه. [2]

ويمكن الوقوف على مساهمات التدقيق في عملية اتخاذ القرارات المالية من خلال ربطه بكل مرحلة من مراحل هذه الأخيرة، وتكون كما يلي:[3]

1- **تحديد المشكلة:** أن دور عملية التدقيق المحاسبي يبدأ انطلاقا من هذه مرحلة، وذلك من خلال المساعدة في اكتشاف المشاكل المتواجدة في المؤسسة والمحيطة بها وتحديد الأخطار التي من الممكن مواجهتها، وكذا طريقة التصرف معها وذلك بتشخيص هذه الأخطار.

---

[1] تناح سارة: مرجع سبق ذكره، ص 50

[2] مخلوفي عبد الهادي: دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماستر في: شعبة علوم التسيير، تخصص: فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2016، ص ص 68- 69

[3] شايب الذقن نور الدين، سالمي صالح: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في: العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة المسيلة، 2017، ص ص 18-22، بتصرف

2- **إيجاد البديل:** إن الحلول والبدائل لا تأتي من فراغ وإنما وليدة تحصيل وتحليل المعلومات والتي يضمن التدقيق التوريد السليم لها، فنجد أن مجموعة البدائل تكون مقدمة في شكل اقتراحات مقدمة في التقرير النهائي.

3- **تقييم وتقويم البدائل:** وليتسنى اختيار البديل المناسب والذي سيعطي أفضل النتائج يعمل التدقيق في هذه الخطوة على تقييم واقتراح البدائل التي يراها مناسبة في التقرير النهائي بعد دراسة المشكلة.

4- **اختيار البديل أو الحل الأمثل:** يلجأ متخذ القرار عادة إلى استشارة المدقق حول البديل الذي يكون أكثر موضوعية حتى بالنسبة للبدائل التي تم اقتراحها من جهات أخرى، وذلك لصعوبة إلمامه بكل البدائل والنتائج المترتبة عن كل بديل، وذلك للاقتراب الأقصى من الحل الأمثل. ويأتي دور المدقق هنا في شكل إقناعات مستمرة على اختيار البديل المقترح في التقرير، أو حتى تقديم توجيه متخذ القرار.

5- تنفيذ القرار: قد يكون القرار المتخذ هو الأفضل، إلا أن طريقة تنفيذه غير ملائمة، إلا أن متخذ القرار يرى بان البديل الذي اختاره غير سليم. لذا يجب مراعاة طريقة تنفيذ القرار، ومن الممكن الاستعانة بمساعدة قسم التدقيق في ذلك بحكم طبيعة نشاطه وتعامله مع جميع المستويات في المؤسسة.

6- **المتابعة والتقويم:** في هذه المرحل يزاد دور التدقيق لتميزه بطبيعة عمل رقابي، إذ يعمل على تتبع تنفيذ القرارات المتخذة وتقيمها وتقديم النتائج في شكل تقرير نهائي. وإضافة على ذلك فان مشاركة التدقيق في جميع مراحل اتخاذ القرار السابقة، تجعل قسم التدقيق يسهر على التطبيق الجيد لهذا القرار.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي يتضمن الإطار النظري للدراسة، توصلنا إلى أهمية التدقيق المحاسبي ودوره في عملية اتخاذ القرارات المالية واللازمة لنجاح المؤسسة.

إذ أنه يساهم بشكل كبير في اكتشاف الأخطاء والغش والاحتيال ومحاولة الحد منها، ويعمل أيضا على تأكيد صدق وعدالة القوائم المالية. ولا يمكن الاستغناء عنه في جانب اتخاذ القرار، فهو يعتبر اللبنة الأساسية لعملية اتخاذ القرارات وبالأخص المالية منها، وذلك من خلال ما يوفره من معلومات ذات درجة أقل من الأخطاء، وكذا ما ينطوي عليه تقرير المدقق من اقتراحات وتوصيات يستعين بها متخذ القرار. وإضافة إلى ذلك فالتدقيق المحاسبي يساعد في بلوغ الأهداف المسطرة من خلال عملية الرقابة التي تشمل كافة نشاطات المؤسسة.

ورغم أن التدقيق المحاسبي من أهم الوسائل التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات في عملية اتخاذ القرارات المالية إلا أنه يجب الإشارة نقطة مهمة ألا وهي أنه لا يمكن تجنب المخاطر التي قد تنتج عن إبداء رأي خاطئ من طرف المدقق.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة

ولمعالجة إشكالية الدراسة والفرضيات المرتبطة بها من خلال الدراسة التطبيقية في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة قمنا بإجراء مقابلة مع محافظ الحسابات للوقوف على دور التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة لمعرفة مختلف إجراءاتها وهذا من خلال تقسيم الفصل التطبيقي الى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم بتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة

المبحث الثاني: التدقيق المحاسبي بمنظور تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة

المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات المالية في التعاونية

المبحث الأول: تقديم تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة

في هذا المبحث حاولنا تقديم عموميات حول تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة من تعريف ونشاط وهيكل تنظيمي، بغية إعطاء صورة عامة حول المؤسسة.

المطلب الأول: التعريف بتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة

تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة لولاية المسيلة CCLS (Coopérative des Céréales et Légumes Secs) مؤسسة اقتصادية تأسست بقرار وزاري رقم 01342 صادر عن وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي بتاريخ 1975/06/05، يقع مقرها الاجتماعي بعاصمة الولاية في منطقة النشاطات الصناعية.

وتعمل هذه التعاونية رغم أنها مستقلة ماليا تحت وصاية الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب OAIC (Office Algérien Interprofessionnel des Céréales) والذي بدوره يعمل تحت وصاية وزارة الفلاحة، حيث يعتبر هو الوحيد في الجزائر الذي يشرف على عملية استيراد الحبوب من الخارج ويقوم بتوزيعها عبر كامل التراب الوطني عن طريق تعاونيات الحبوب بسعر مدعم من طرف الدولة، وتوجد في كل ولاية تقريبا تعاونية للحبوب والبقول الجافة، تقوم بعملية التوزيع لهذه المواد مقابل هامش ربح يقدر ب 70 دينار جزائري للقنطار الواحد يدفعه لها الديوان فيما يخص القمح الصلب واللين، و40 دينار جزائري للقنطار الواحد فيما يخص الشعير، ونسبة 4% من ثمن الأسمدة الكيميائية والمنتجات المشابهة الأخرى كمبيدات الأعشاب الضارة والحشرات، كما يقوم الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب OAIC بمنح التعاونية مبلغ 20 دينار جزائري للقنطار الواحد من جميع المواد في الشهر كحقوق تخزين، يمكننا القول أن الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب يعتبر زبون لجميع تعاونيات الحبوب الموجودة في الجزائر كما يعتبر المسير والموجه المباشر لها.

وإن طاقة تخزين المؤسسة تقدر بحوالي 500000.00 قنطار، حيث تملك سبع وحدات للتخزين، اثنان منها في منطقة النشاطات الصناعية بالمسيلة، واثنان أيضا في مدينة سيدي عيسى، وواحدة في بلدية أولاد سيدي إبراهيم وأخرى في مدينة بوسعادة. وتتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 84952.00 م ^{2} ، 9135 م^2 مساحة مغطاة.

أما مصاريف النقل لجميع المواد فتكون على عاتق الديوان، حيث كانت التعاونية تقوم بنقل جميع المواد من الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب عن طريق الشركة الوطنية للنقل البري وسط التي هي أيضا تابع للديوان، ولما ازداد حجم النشاط في السنوات الأخيرة أصبحت التعاونية تتعامل مع شركات نقل خاصة، وهذا نظرا لعدم قدرة الشركة الوطنية للنقل استيعاب حجم النشاط في الآونة الأخيرة.

المطلب الثاني: أنشطة وأهداف تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة

أولا: أنشطة تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة

يتمثل نشاطها الرئيسي في تخزين وبيع الحبوب بكل أنواعها سواء الموجهة للاستهلاك أو الموجهة لعملية البذر، وهذه الحبوب تتمثل في القمح الصلب والقمح اللين والشعير، كما تقوم هذه المؤسسة أيضا ببيع البقول الجافة بكل أنواعها، الفاصوليا، العدس والحمص، بالإضافة إلى المنتجات الكيميائية التي يحتاجها الفلاح في الأرض مثل الاسمدة ومبيدات الأعشاب.

كما تقوم أيضا بنشاط آخر لا يقل أهمية عن الأنشطة الأخرى السابقة الذكر ألا وهو كراء العتاد الفلاحي مثل الجرارات والحاصدات ولواحقها، إلى الفلاحين بهدف تنشيطهم وتفعيل أدائهم سواء في عملية الحرث والبذر أو في عملية الحصاد.

و للمؤسسة أنشطة دورية وأنشطة موسمية، حيث تتمثل الأنشطة الدورية في تموين المطاحن بالقمح الصلب والقمح الين وتموين وحدة تغذية الأنعام بالمسيلة UAB (Unité d'Aliment de Bétail de M'sila) التابعة للديوان الوطني لصناعة أغذية الأنعام والدواجن ONAB (Office National d'Aliment de Bétail) بالشعير من أهم الأنشطة الدورية لأنها مستمرة طوال العام وبدون أي انقطاع، فهي تزود كل يوم ثلاثة وعشرون مطحنة منها اثنان تابعان لمجمع الرياض سطيف (وحدة المسيلة ووحدة سيدي عيسى) والباقي مطحنة خاصة بمادة القمح الصلب والقمح الين بسعر مدعم من طرف الدولة (سعر القمح الصلب 2280.00 دج للقنطار الواحد، سعر القمح اللين 1285.00دج للقنطار الواحد)، حيث تقوم جميع المطاحن بتسديد ما عليها كل عشرة أيام طبقا للاتفاقية المبرمة بينها وبين التعاونية، وتزود وحدة صناعة أغذية الأنعام بالمسيلة UAB M'SILA بمادة الشعير بسعر مدعم هو كذلك (سعر الشعير 1550.00 دج للقنطار الواحد)، وهذه الأسعار المدعمة لها هدفين

الأول اجتماعي يرمي إلى إيصال الخبز إلى المواطن بسعر معقول، والهدف الثاني اقتصادي بحيث يهدف إلى تشجيع المربين والموالين لزيادة الإنتاج المحلي من خلال جعل سعر مادة الشعير في متناولهم.

أما الأنشطة الموسمية فتتمثل في بيع البذور والأسمدة الكيميائية ومبيدات الأعشاب إلى الفلاحين في موسم الحرث والبذر، كما تشتري من عندهم القمح والشعير في موسم الحصاد، وكذلك كراء العتاد الفلاحي لهم سواء في موسم الحرث عن طريق توفير الجرارات والزراعات أو في موسم الحصاد عن طريق كراء الحاصدات، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأنشطة السابقة الذكر منها التموين بالبقول الجافة من عدس وفاصوليا وحمص وأرز إلى كافة تجار الجملة والمؤسسات المخولة قانونا ببيع هذه المواد من جهة، ومن جهة أخرى تزويد كافة موالي الولاية بمادة الشعير بسعر مدعم أيضا للحفاظ على الثروة الحيوانية وخاصة في سنوات الجفاف.

والملاحظ هنا أن تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة كباقي تعاونيات الوطن تقدم خدمة للديوان الجزائري الاحترافي للحبوب، هذه الخدمة تتمثل في عملية التخزين والبيع مقابل عمولة يقدمها الديوان تقدر ب 35دج للقنطار بالنسبة للقمح و 20دج بالنسبة للشعير بالإضافة إلى عمولة التخزين 10دج للقنطار كل شهر، هذه العمولة مضروبة في الكميات المباعة خلال السنة تعطينا رقم أعمال التعاونية والذي أصبح لا يكفي لتغطية جميع الأعباء مما جعل بعض الأطراف تطالب برفعه إلى مستوى يسمح بتحقيق أرباح تساعد على تحسين أداء المؤسسة. كما أن كراء العتاد الفلاحي للفلاحين يعتبر نشاط حديث للمؤسسة وبهدف تطوير هذا النشاط قامت التعاونية بإجراء ثلاث برامج عقود إيجار تمويلي مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاقتناء آلات ومعدات موجهة لخدمة الفلاحين بالخصوص وهذا بهدف تطوير هذا القطاع الذي أولت له الدولة أهمية كبيرة في السنوات العشر الأخيرة لاسيما في مجال الحبوب. يعمل الآن في المؤسسة 247 عامل منهم 186 دائم و61 مؤقت.

ثانيا: أهداف تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة

إن تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة كأي مؤسسة اقتصادية، هدفها الأول تحقيق ربح وتوفير جو ملائم للعمال من أجل سير العمل بطريقة تساهم في تحقيق الأهداف

المسطرة، وذلك لضمان بقاء واستمرارية نشاط المؤسسة. يمكن تلخيص أهداف تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة في النقاط التالية:

- توفير البقول الجافة لتجار الجملة.
- ضبط السوق من الحبوب والبقول الجافة عن طريق جمع منتوجات الفلاحين المحليين.
- استيراد الحبوب والبقول الجافة من اجل التوازن.
- تخزين وضمان توفر الحبوب والبقول الجافة في جميع الأوقات.
- تموين وحدة تغذية الأنعام بالمسيلة بالشعير على مدار السنة بسعر مدعم.
- تموين مؤسسات تغذية وتربية الدواجن.
- تموين الموالين بمختلف الحبوب لتغذية المواشي.
- تزويد المطاحن بالقمح الصلب واللين بسعر مدعم.
- توفير الجرارات والحاصدات وكرائها للفلاحين في موسم الحرث والحصد.
- توفير البذور والمبيدات والأسمدة الكيميائية للفلاحين.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة

لتعرف على الهيكل التنظيمي للمؤسسة يمكن إبراز بعض المناصب الهامة والتي تتمثل في:

1- المدير: Directeur

مدير التعاونية هو الذي يسير ويشرف على جميع أنشطة المؤسسة، ويعين من طرف المدير العام للديوان الجزائري الاحترافي للحبوب، تتمثل مهامه فيما يلي:

- يسير ويراقب جميع أنشطة المؤسسة.
- ينظم نشاط المؤسسة من خلال تنظيم مخطط التموين.
- يسعر على تطبيق القوانين المنظمة لسوق الحبوب.
- يسهر على تشكيل وصيانة مخزون الأمان.
- يقدم بشكل دوري إلى مجلس الإدارة وضعية شاملة عن نشاط المؤسسة.
- يحضر وينظم مجلس تسيير التعاونية.

2- نائب المدير المكلف بالمالية والمحاسبة: Sous **D**irecteur**F**inancier

يعتبر ثاني منصب في المؤسسة من حيث أهمية الدور الذي يقوم به، لأنه مكلف بالتسيير المالي والمحاسبي وفي بعض الأحيان ينوب المدير في بعض الحالات الضرورية، ويعتبر

مسؤول مباشر على أربع مصالح وهي مصلحة المحاسبة العامة والتي تعمل على تسجيل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة في دفاتر اليومية، ومصلحة محاسبة المواد والتي تعمل على المحاسبة المادية وتسيير حركة المخزون لجميع المواد الداخلة والخارجة من المخازن والمستودعات، ومصلحة التجارة وهي المسؤولة عن عملية التخزين والتوزيع والتي تتعامل مع جميع الزبائن سواء في عملية البيع أو الشراء وتقوم بعملية الفوترة لهم، ومصلحة الحرث الآلي والتي تشرف على عملية كراء العتاد الفلاحي للفلاحين وتسير هذه العملية حتى مرحلة قبض المستحقات، وعلى رأس كل مصلحة شخص يسمى رئيس مصلحة يكون مسؤول عن كل ما يجري في مصلحته ومن بين مهام نائب المدير المكلف بالمالية ما يلي:

- التسيير المحاسبي والمالي من خلال تقديم تقارير دورية عن ذلك.
- يوجه السياسة المحاسبية والمالية للمؤسسة، كما يبين حاجات المؤسسة المالية.
- يضمن ويربط علاقة المؤسسة مع المؤسسات المالية.
- يضمن توفير جميع الوثائق المحاسبية إلى السلطات العمومية أو بعض الأطراف المعنية بذلك.
- يسير المحاسبة المالية في جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

3- نائب المدير المكلف بالإدارة: Sous DirecteurAdministratif

مكلف بالإدارة وتسيير الموارد البشرية والوسائل العامة للمؤسسة ويشرف على خمس مصالح وهي مصلحة المستخدمين والمكلفة بالتسيير الإداري لجميع مستخدمي المؤسسة، ومصلحة الأجور والتي تعمل على تطبيق جميع القوانين الخاصة بأجور العمال وتعمل على حساب قيمة أجرة كل عامل، ومصلحة الضمان الاجتماعي والتي تعالج جميع الملفات ووثائق العمال المتعلقة بالضمان الاجتماعي، ومصلحة الوسائل العامة المكلفة بالإشراف على عملية تموين المؤسسة بجميع ما تحتاج إليه من سلع تستخدم في الإدارة، ومصلحة المنازعات التي تتولى مهمة الإشراف على جميع ملفات المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المؤسسة والغير.

وتتمثل المهام الرئيسية لنائب المدير المكلف بالإدارة في:

- يسير وينظم الموارد البشرية للمؤسسة.

- يسهر على تطبيق وتنفيذ القوانين والتنظيمات المتعلقة بتسيير العمال، وتكوينهم وتقييم أدائهم.
- هو المسؤول الأول على تطبيق جميع القوانين.
- يعمل على تسيير جميع الجوانب الاجتماعية التي تخص العمال.
- يضمن التموينات وتسيير الملكية العقارية والمنقولات للمؤسسة.
- يسهر ويحرص على احترام إجراء الجرد المادي للمؤسسة.

4- نائب المدير المكلف بالنوعية: Sous Directeur de Qualité

مكلف بمتابعة ومعالجة وفحص الحبوب، ويشرف على مصلحتين وهما مصلحة الاعتماد ومصلحة الصحة النباتية حيث تشرف الأولى أي مصلحة الاعتماد على استقبال الحبوب والبقول الجافة من طرف الفلاحين المنتجين وفحصها وتشرف الثانية على معالجة الحبوب والبقول الجافة من خلال التواصل مع المنجين وتقديم الإرشادات ومواد الصحة النباتية لهم، وتتمثل المهام الرئيسية لنائب المدير المكلف بالنوعية في:

- التعريف بمختلف الطرق لمعالجة الحبوب ونشرها للفلاحين المنتجين.
- مراقبة محطات تخزين الحبوب.
- المشاركة في اجتماعات المعاهد والمدارس المخصصة في هذا المجال.
- المشاركة في تحسين أداء الأعوان والتقنيين المكلفين بالبذور في المؤسسة.

5- نائب المدير المكلف بدعم الإنتاج:Sous Directeur d'Appui a la Production

مكلف بتسيير ومراقبة البذور وشروط تخزينها، بالإضافة إلى إشرافه على توزيع المواد المضادة للأعشاب الضارة والأسمدة الكيميائية على الفلاحين وفي بعض الأحيان متابعتهم ميدانيا مع تقديم إرشادات استعمال هذه المواد ويمكن تلخيص المهام الرئيسية فيما يلي:

- استقبال المنتجات من الحبوب من طرف المنتجين الموجهة إلى الاستعمال كبذور.
- هو المسؤول على عملية تحليل وتصنيف مختلف أنواع البذور.
- مكلف بمراقبة وتوفير الشروط الملائمة للتخزين.
- يقوم بإجراء اختبارات إنتاج أنواع جديدة للبذور.
- إعداد ملخص شامل عن عملية توزيع البذور.

- الإشراف على عملية توزيع جميع أنواع الأسمدة ومواد الصحة النباتية وإعطاء التوجيهات والإرشادات للفلاحين لاسيما المنتجين منهم للبذور.

وهناك بعض المصالح لا تخضع إلى نيابة مدير بل تخضع مباشرة لسلطة المدير وهي مصلحة الإعلام الآلي التي تشرف على إعداد البرامج التي تحتاجها المؤسسة في عملية التسيير وكذا صيانة وإصلاح أجهزة الإعلام الآلي ومصلحة الأمن المكلفة بتوفير الأمن داخل المؤسسة أثناء فترة العمل وحراسة المؤسسة ليلا، والمصلحة التقنية التي تشرف صيانة وإصلاح الآلات والتجهيزات وكل اللوازم التي تساعد في عملية التخزين في المستودعات والمخازن، ومصلحة الاستغلال التي تعتبر من أهم المصالح وهي مكلفة باستقبال وتوزيع جميع المواد التي تخزنها المؤسسة ومكلفة أيضا بتنظيم عملية التوزيع دون أن ننسى أن نشير إلى وجود منصبين لا يخضعان لأي مصلحة وهما منصب مساعد المدير ومنصب أمين رئيسي للمدير، فمهمة مساعد المدير تتمثل في مساعدة المدير في بعض الأعمال التي يتعذر عليه القيام بها لظروف معينة أو يقوم المدير مثلا بإرساله في مهام ليمثله فيها في حالة انشغاله في تلك الفترة بمهام أخرى، أما مهمة أمين المدير فتتمثل في مسك جميع المراسلات الصادرة والواردة، وتنظيم وترتيب كل الوثائق المهمة والسرية ، كما يعمل على استقبال الزوار الذين يريدون مقابلة المدير، يسجل ويستقبل جميع المكالمات الهاتفية والفاكسات، يسجل وينظم جميع مواعيد المدير، يقوم بتحرير بعض المراسلات اليومية والدورية للمدير، كما يقوم بتقديم سجل الإمضاءات.

6- نائب المدير المكلف بالعتاد الفلاحي:

يشرف على مصلحة التخطيط ومصلحة الصيانة حيث يقوم بتنظيم عملية كراء العتاد الفلاحي للفلاحين وتوفير الجرارات والحاصدات في موسم الحرث والحصاد وكذا متابعة حالة العتاد وصيانته في حالة حدوث أي عطب.

7- نائب المدير المكلف بالمصالح التقنية:

يشرف على مصلحتي الاستغلال والوسائل التقنية، كما يعتبر مسؤول عن وحدات التخزين الموزعة عبر التراب الوطني.

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة CCLS M'SILA

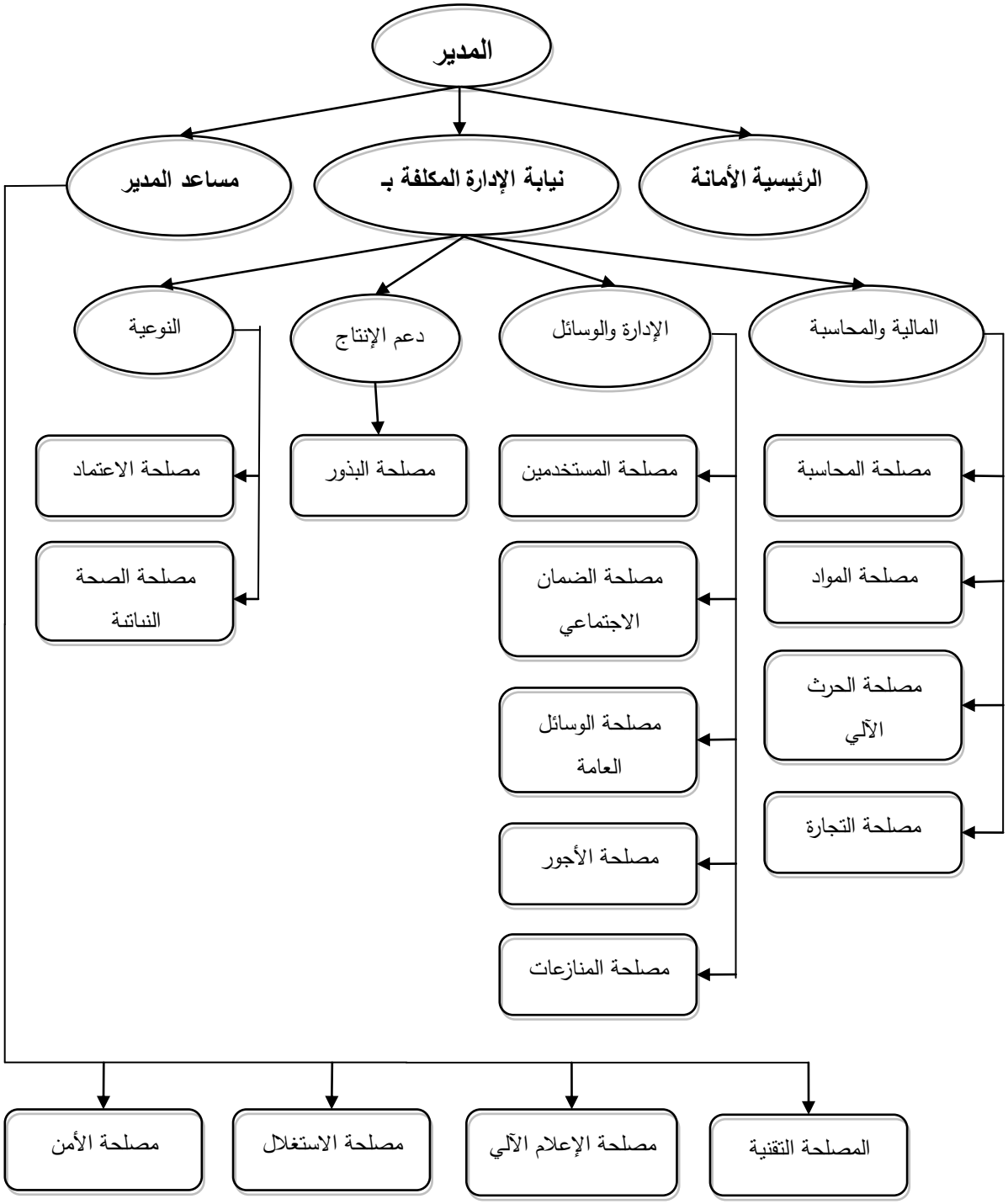

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

المبحث الثاني: التدقيق المحاسبي من منظور تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة

من اجل معرفة إجراءات عملية التدقيق المحاسبي في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة قمنا بإجراء مقابلة مع محافظ الحسابات لمعرفة دور التدقيق المحاسبي وكذا أهميته بالتعاونية مع عرض امثلة عن عمل المدقق في التعاونية وهي العناصر التي سنتطرق اليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: دور المدقق في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة

إن للمدقق في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة علاقة مباشرة مع نائب مدير المالية، ويتم تكليفه إما داخليا من طرف المدير، أو خارجيا من طرف محافظ الحسابات أو خبير قضائي من أجل معالجة الاختلالات الطارئة. حيث تكون مهام التدقيق المكلف بها في مختلف مصالح التعاونية من أجل إعادة النظر في العمليات المرتبطة بنشاطها، ولضمان احترام القوانين وكذا التأكد من إتباع الإجراءات والتعليمات الإدارية التي تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة، إلى جانب حماية الممتلكات والأموال باكتشاف الأخطاء الغش والاحتيال والتأكد من صحة السجلات والقوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية. كما يمكن أن يضمن في تقريره مواطن القوة والضعف بالإضافة إلى تقديم نصائح وتوصيات عند الضرورة.

ويمكن حصر دور المدقق في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة فيما يلي:

- تدقيق العمليات المالية.
- الرقابة على مختلف المصالح في التعاونية.
- تنفيذ العمليات والحرص على حسن سيرها.
- التنسيق بين مختلف المصالح في التعاونية.
- القيام بمهام العمل المكلف بها من قبل الإدارة مع تقديم اقتراحات وتوصيات ومتابعة تطبيقها.
- المقارنة بين ما سجل محاسبيا وبين الواقع الاقتصادي، مع معالجة الاختلالات.
- اكتشاف الأخطاء ومعالجتها في الوقت المناسب.

- إظهار نقاط القوة والضعف في التعاونية.[1]

المطلب الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي في التعاونية

إن تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة كأي مؤسسة اقتصادية تولي اهتماما كبيرا لحماية ممتلكاتها وحقوقها، وذلك للحفاظ على بقائها واستمرارها.

وللوصول إلى ذلك فهي تعتمد على التدقيق المحاسبي في مختلف نشاطاتها، فهي تعول عليه من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية، واكتساب القدرة على التحكم بالمخاطر التي يمكن أن تواجهها، وتجنب سوء التسيير وتقييم مستوى الاداء من اجل ضمان السير الجيد لأنشطتها، وكذا سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية بها.

ويمكن حصر أهمية عملية التدقيق في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة في شكل نقاط نذكر أهمها فيما يلي:

- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للتعاونية، بقصد تحسينها وإحكامها لتعزيز حماية أصول وموجودات التعاونية والتأكد من صحة ودقة المعلومات المحاسبية والإحصائية.
- منع واكتشاف الغش والاحتيال الذي تتعرض له التعاونية، لتجنب حدوث خسائر كبيرة لديها وضياع أموالها الذي قد يؤدي إلى انهيارها.
- قابلية المعلومات للاعتماد عليها، وذلك بتقديم مستوى تأكيد مقبول على صحتها وسلامتها.
- حماية أصول التعاونية.
- الالتزام بالسياسة والإجراءات الموضوعية، والتأكد من تطبيقها وكذا التحقق من تنفيذ القوانين وقواعد التعاونية في كل مصالحها.
- مراقبة تنفيذ البرامج أو العمليات للتأكد من الوصول للأهداف والغايات المسطرة والتيقن من عدم وجود أي انحرافات في مرحلة التطبيق، ومعرفة الاختلالات لتصحيحها قبل تفاقمها.
- تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية.[1]

[1] مقابلة مع محافظ الحسابات

المطلب الثالث: عرض أمثلة عن عمل المدقق في التعاونية

يقوم المدقق بعد القيام بعملية التدقيق بإعداد تقرير يوضح فيه النتائج التي توصل إليها في عمله، والذي يتم ختمه بالتوصيات والاقتراحات التي يراها مناسبة. ومن بين تقارير مدقق تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة نستعرض المثالين التاليين:

المثال الأول: قام المدقق بعملية تدقيق لكميات الشعير المفوترة خلال شهر جانفي.

المسيلة 2021/01/20

مدقق الحسابات/ مصلحة محاسبة الموارد

المرجع: 2021

إلى السيد: مدير تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة لولاية المسيلة

الموضوع/ تقرير مراجعة خاص بكمية الشعير شهر جانفي

تطبيقا للمهام المسندة إلينا فيما يخص التدقيق وإعادة النظر في العمليات المرتبطة بنشاطات المؤسسة من اجل احترام القوانين، الإجراءات والتعليمات الإدارية لغرض تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة وللمحافظة على الممتلكات والأموال ومنع واكتشاف أعمال الغش والتزوير والأخطاء.

لقد قمنا بعملية المراجعة لكميات الشعير المفوترة خلال شهر جانفي مع ما هو مستلم والتي من خلالها تمكنا من الاطلاع على ما يلي:

- إن الكمية المفوترة قدرت ب 23 قنطار في حين أن الكمية المستلمة هي 25 قنطار (وجود فارق 2 قنطار).
- يجب تصحيح الفارق الموجود عن طريق:
  1- تسديده من طرف مستلم مادة الشعير
  2- تقوم مصلحة المعاينة بتعديل المخزون
- التعامل بوصولات الدخول والخروج من أجل سير العمل بدون أخطاء.
- الحرص على مراقبة مباشرة من طرف المسؤول.

[1] مقابلة مع محافظ الحسابات

مدقق الحسابات المسيلة: 2020/10/01

إلى السيد: مدير تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة لولاية المسيلة

الموضوع: الأجور

تطبيقا للمهام المسندة إلينا فيما يخص التدقيق وإعادة النظر في العمليات المرتبطة بنشاطات المؤسسة من أجل احترام القوانين والاجراءات والتعليمات الإدارية لغرض تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة وللمحافظة على الممتلكات والأموال ومنع واكتشاف أعمال الغش والتزوير والأخطاء قمت بكتابة التقرير التالي:

سيادة المدير بعد تحية التقدير والاحترام لشخصكم نتقدم إلى سيادتكم بهذا التقرير عن أجر أحد العمال حيث أن الصافي أجره يقدر ب 73230.00 دج في حين وجد أن كشف الأجر يحمل مبلغ 70250.00 دج أي يوجد خطأ ويجب تصحيحه من خلال:

- معالجة الأجور لم تسجل درجة (سلم) المتحصل عليه الأجير
- إعداد تقرير للمديرية ونسخة إلى مصلحة الأجور من أجل تصحيح الخطأ
- يجب تسديد الفارق للعامل في الشهر المقبل ليصبح أجره

الفارق=73230.00+

2980=70250.00−73230.00

76210.00=2980+73230.00

المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات المالية في التعاونية

في هذا المبحث حاولنا الإحاطة بواقع عملية اتخاذ القرار وأثر التدقيق المحاسبي عليها في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة، وذلك من خلال اجراء مقابلة مع محافظ الحسابات بها.

المطلب الأول: واقع اتخاذ القرار في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة

إن القرارات بصفة عامة في تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة تتخذ من طرف المدير والذي يلجا في كل مرة إلى تقارير المدقق والاستعانة بآرائه وتوصياته في عملية اتخاذ القرارات وخاصة فيما يتعلق بجانب المالية. وذلك نظرا لأهميتها البالغة في سير نشاط المؤسسة والذي يلزم استعمال معلومات تحمل تأكيد معقول عن خلوها من أي انحرافات جوهرية لاتخاذ قرارات ذات كفاءة وفعالية والتي تساهم بدرجة عالية في الوصول إلى تحقيق العديد من النتائج التي تعود بشكل ايجابي على التعاونية.

ويتخذ المدير القرارات بالاستعانة بالكفاءات وذوي الخبرة في المصالح بالتعاونية، إضافة إلى الاعتماد على تقارير المدقق من أجل إصدار قرارات صائبة تحسن أداء المؤسسة، حيث يمكن تمييز حالتين من عملية اتخاذ القرار هما:[1]

1- **عند وجود مشكلة:** يقتصر عمل المدقق في هذه الحالة على اكتشاف المشكلة والتي يتم دراستها وتحليلها واقتراح الحلول وتقديم التوصيات في شكل تقرير يقدم للمدير، حيث يساعد هذا التقرير على تحديد الفرص والتهديدات المتعلقة بكل الحلول والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن كل بديل. ليتم اتخاذ القرار بعد ذلك من طرف المدير بالتشاور مع مديري المصالح إذا تعلقت المشكلة بكافة التعاونية، أما إذا كانت المشكلة في مصلحة معينة من مصالح التعاونية فيتم اتخاذ القرار من طرف مدير التعاونية بناء على تشاور مع مدير تلك المصالح فقط. كما يتم تمييز بعض الحالات حيث القرارات تتخذ بصور فجائية وبشكل فردي من طرف المدير.
2- **في حالة عدم وجود مشكلة:** حيث يكون اتخاذ القرارات العادية والتي تكون بصفة يومية والتي يمكن اتخاذها من طرف مديري المصالح دون اللجوء إلى مدير التعاونية: مثل

[1] مقابلة مع محافظ الحسابات

التسجيل المحاسبي للعمليات. ويبرز دور المدقق بالنسبة لهذه الحالة في مراقبة تنفيذ هذه القرارات ودراسة نتائجها، ثم صياغتها في تقرير يقدم لمدير التعاونية الذي يتخذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود أي انحرافات.

المطلب الثاني: أهمية التدقيق بالنسبة لمتخذ القرار في تعاونية

إن التدقيق المحاسبي يعتبر بمثابة العمود الفقري لتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة، لما تختصه به من اهتمام والاعتماد الكبير عليه في شتى عمليات اتخاذ القرار. حيث يأخذ برأي المدقق والاستعانة بتقاريره في تحديد ومواجهة المخاطر والاستعانة بنتائج التدقيق في تحديد الحلول اللازم اتخاذها، وهذا الاهتمام راجع إلى دور التدقيق في الحفاظ على أموال المؤسسة وتمكينها من استغلال الفرص لتعظيم أرباحها.

وتتمثل أهمية التدقيق المحاسبي بالنسبة لمتخذ القرار بالتعاونية في:

- توفير المعلومات الكمية والبيانات المالية الملائمة لاتخاذ قرارات ذات جودة وفعالية.
- تقديم الخدمات الاستشارية والتي يستعين بها متخذ القرار.
- ارتفاع نسبة نجاح القرارات المتخذة بناء على نتائج التدقيق المحاسبي.
- المساهمة في تتبع تنفيذ القرارات المتخذة وتقييمها لاكتشاف الانحرافات وتصحيحها.
- المساهمة في زيادة التدفق النقدي وتحقيق الأرباح ورفع قيمة المؤسسة بتحديد الفرص والمخاطر.
- يساهم في اكتشاف مواطن الاختلال وإيجاد الحلول لمعالجتها.
- يبين كيفية الاستغلال الأمثل للموارد لضمان تحقيق الأهداف من أجل استمرارية العمل.
- تنبيه متخذ القرار إلى مستوى المخاطر والصعوبات التي قد تنتج عن عملية تنفيذ قرار معين وعواقب فشله.
- يعمل على اكتشاف عمليات الغش والاحتيال لتمكين متخذ القرار من اتخاذ الإجراءات والعقوبات اللازمة للحد منها.[1]

[1] مقابلة مع محافظ الحسابات

وبشكل عام يهتم متخذ القرار بالقرارات المالية نظرا لأهميتها، ويعتمد في ذلك على التدقيق المحاسبي الذي يساهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تساعد على تحقيق أهداف المؤسسة. فالتدقيق المحاسبي يساعد على ضمان اتخاذ القرارات المالية المناسبة التي تسمح بتخصيص الأموال واستخدامها بالشكل المناسب والذي يتيح استغلال الفرص الاستثمارية التي تكون أمام التعاونية، مع تفادي الخسائر الفادحة من خلال تحديد نسب الاستثمار الملائمة، وبذلك يساهم في إعانة المدقق على اتخاذ قرارات تسمح بزيادة نمو الأعمال ورفع مكانة التعاونية مستقبلا. كما يساعد أيضا في تحديد وصياغة الهيكل التمويلي للتعاونية، وبذلك يمهد لها الطريق للنمو الاقتصادي مما يدعم تحسين المستوى المعيشي.

المطلب الثالث: تقييم عملية التدقيق وتأثيرها على اتخاذ القرارات المالية بالتعاونية

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة لاحظنا أنه رغم خضوع التعاونية للتدقيق المحاسبي إلا أنه لا يوجد خلية خاصة به، وأن القسم المختص بتنظيم عملية التدقيق هو قسم المحاسبة والمالية. كما أن التدقيق موجود في التعاونية بشكل ضمني ودوري، ويقوم المسؤول عن القسم بفحص وتدقيق كافة الوثائق والسجلات الواردة من مختلف المصالح داخل التعاونية.

ويتمتع المدقق في التعاونية بالاستقلالية عن باقي المصالح فيها، كما أن له السلطة للوصول إلى جميع وظائف المصالح والتي تخول له الاطلاع على كل الوثائق الضرورية واللازمة لقيامه بعملية التدقيق، فيعمل بذلك على اكتشاف الأخطاء والغش والاحتيال وتضمين ذلك في تقرير نهائي، كما أنه يقوم بتقديم رأي حيادي في العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى في التعاونية. حيث يتم توجيه مهام التدقيق للمدقق في شكل نشاطات مختلفة تتمثل في النقاط التالية:

- القيام بعمليات التفتيش والرقابة بشكل دوري.
- النشاطات في صورة مقاربات حسابية ومالية.
- مقاربات الحسابات البنكية.

أما من ناحية اتخاذ القرارات عامة والمالية خاصة فإن التعاونية تعتمد بشكل كبير على التدقيق المحاسبي وتوليه أهمية خاصة، إذ أنه بمثابة نوع من الحصانة لها للحفاظ على

هيكلها التنظيمي وتسهيل تدفق المعلومات الموثوق منها، وكذا وتوجيه سياستها المالية. فوظيفة التدقيق ليست فقط جزء من نظام الرقابة الداخلية بل تمثل صمام أمان للحماية من المخاطر المحتملة التي قد تواجهها التعاونية، وسيلة لتأهيل المعلومة لتكون بمواصفات جيدة وكافية ليتم استغلالها واستعمالها في عملية اتخاذ القرار بالاعتماد على التقرير النهائي للمدقق ونصائحه وأراءه التي يقدمها لمتخذ القرار. وكمثال عن ذلك خلال السنة المالية 2019 شهدت الشركة عدة تقارير من طرف المدقق تضمنت في محتواها أن القائم بإعداد الأجور يقوم بأخطاء كثيرة ووقع منع العمال والإطارات من جدالات متكررة، وتم تقديم هذه التقارير للمديرية والتي على إثرها ارتأت تغيير منصب القائم بالأجور.

خلاصة الفصل:

لقد خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، بهدف دعم ومطابقة ما تم التوصل إليه في الجانب النظري مع الواقع العملي.

فمن خلال دراستنا بالتعاونية توصلنا إلى أن التدقيق المحاسبي أساس عملية اتخاذ القرارات المالية، وذلك راجع إلى كون المعلومات الدقيقة والصحيحة الصادرة عنه أول ما يعتمد عليه متخذ القرار لبناء قراراته على أساس متين، إضافة إلى الخدمات الاستشارية المقدمة من طرف المدقق والتي يستعين بها متخذ القرار أثناء عمله.

والتدقيق المحاسبي يحظى بأهمية بالغة في التعاونية، نظرا لدور الهام الذي يلعبه في إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية، كما يساهم في الحفاظ على أصول وأموال التعاونية، واستغلالها بأمثل الطرق لتنمية استثمارها لضمان استمرارية نشاط التعاونية ورفع مكانتها مستقبلا.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا قمنا بمعالجة الموضوع المتمثل في دور التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات، والتي تم فيها الجمع بين الدراسة النظرية التي ترتكز على التعريف بالإطار العام لأساسيات التدقيق المحاسبي والقرارات المالية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة أخرى والتي تسلط الضوء على تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة واتخاذها كمرجع لتطبيق ما توصلنا إليه في الجانب النظري.

فقد توصلنا إلى أن التدقيق المحاسبي هو عملية تحليلية ممنهجة وفق خطوات محددة بالاعتماد على عدة مبادئ وفروض تمثل إطار نظري يمكن الرجوع إليه في مختلف العمليات بغرض ضبط عمل المدقق، مع التزامه بمجموعة من المعايير التي تضمن وفائه بمسؤولياته. ويعتبر التدقيق المحاسبي الركيزة الأساسية والداعمة لضمان نشاط المؤسسة، وذلك راجع لدوره الذي يتجلى في العديد من المواضع من عمل المؤسسة كمحاربة الفساد ومنع محاولات الغش والاحتيال لحماية أموال المؤسسة وأصولها وضمان عدالة ومصداقية قوائمها المالية مما يسمح بالاعتماد عليها كمعلومات ذات كفاءة والتي تبنى عليها القرارات وبالأخص القرارات المالية التي تؤثر بشكل مباشر على نمو المؤسسة وتطورها أو انهيارها وتوقفها. كما أنه يعمل على رقابة تنفيذ هذه القرارات واكتشاف الانحرافات إن وجدت بشكل أسرع للحد من الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عنها، وإيجاد البدائل التي تصاغ على شكل توصيات في التقرير المقدم من طرف المدقق.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه التدقيق في استمرارية وبقاء المؤسسات، التجأت تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة إلى الاعتماد عليه لتعزيز سياستها ونظام رقابتها الداخلي بما يسعد على رفع مكانتها وضمان استمرارها. حيث نجد أن متخذ القرار داخل التعاونية يعتمد بشكل كبير على استشارة المدقق وتقاريره في عمله واعتبارها المصدر الأساسي للمعلومات التي يبني عليها قراراته

نتائج الدراسة:

1- تقوم عملية التدقيق المحاسبي على مجموعة من المبادئ والفروض والإجراءات التي ينبغي أن تسير عليها لتحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسة.

2- إن التدقيق المحاسبي ضرورة حتمية، فلابد من وجوده في أي مؤسسة سواء كانت عامة أو خاصة لحماية أصولها وضمان استمراريتها.

3- يساهم التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات وضمان فعاليتها من خلال اكتشاف الأخطاء وحالات الغش التي تؤثر سلبا على مصداقية القوائم المالية.

4- تتوقف درجة مساهمة التدقيق في عملية اتخاذ القرارات المالية على كفاءة القائم بعملية التدقيق وقدرته على اكتشاف مواطن الاختلال واختياره أمثل الحلول والتوصيات لمعالجتها.

5- التدقيق عملية تحليلية، تقوم على دراسة واستنتاج البدائل التي تقدم ضمن تقرير في شكل توصيات نصائح يلجا إليها متخذ القرار في عمله.

6- تعتمد تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة بشكل كبير على المعلومات التي تنتج عن عملية التدقيق المحاسبي في ترشيد قراراتها.

7- يعمل المدقق على تقييم نظام الرقابة الداخلية للتعاونية إضافة إلى تقديم رأي فني محايد حول العمليات التي يتم تنفيذها في كافة المصالح فله السلطة والاستقلالية التي تخول له الوصول إلى كافة الوثائق اللازمة لأداء عمله.

اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الدراسة التي قمنا بها والتي اشتملت على الجزء النظري والجزء التطبيقي حول دور التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات المالية توصلنا اثناء اختبار الفروض الى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: يعمل التدقيق المحاسبي على كشف القصور والأخطاء التي تحدث في المؤسسة، واقتراح خطوات لتصحيحها. اذ يقوم المدقق بتدقيق عمليات المؤسسة بالإضافة الى تقييم نظام الرقابة الداخلي لها، وتقدم النتائج المتوصل اليها في شكل تقرير متضمن اقتراحات وتوصيات تساعد على اتخاذ القرارات التصحيحية للانحرافات والاخطاء ان وجدت.

الفرضية الثانية: يعتمد المدقق على مجموعة من الفروض والمبادئ لإنجاح عملية التدقيق، والتي تمثل إطار نظري يعتمد عليه المدقق في مختلف العمليات لضبط عمله وضمان وفائه بكافة مسؤولياته.

الفرضية الثالثة: تساهم نتائج التدقيق المحاسبي بإعطاء نصائح تصحيحية لمتخذي القرار، حيث يقوم المدقق بمراقبة سير وتنفيذ القرارات المتخذة وتحديد الانحرافات التي تنجم عنها، وإبلاغ الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات من اجل تصحيحيها قبل تفاقم الأوضاع.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة نتقدم بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التالية:

1- ضرورة تطوير مهنة التدقيق، وذلك بتدريب وتأهيل المدققين.

2- وجوب إنشاء خلية خاصة بالتدقيق في المؤسسة لضمان فعالية التدقيق وتحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة.

3- يجب تطبيق معايير التدقيق بشكل صحيح للوصول الى نتائج تساهم في عملية اتخاذ القرار بفعالية وترشيدها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

كتب:

1. **محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2022،**
2. **د.عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، دار الجامعة، الإسكندرية، 2016،**
3. **محمد الفاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2018،**
4. **أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، عبد الرحمن بن أحمد هيجان، مبادئ إدارة الأعمال- الأساسيات الاتجاهات الحديثة، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة العاشرة، 2014،**
5. **د.مؤيد عبد الحسين الفضل، نظرية اتخاذ القرارات- منهج كمي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014،**
6. **خالد قاشي، نظام المعلومات التسويقية-مدخل اتخاذ القرار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014،**
7. **د.رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات- مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015،**
8. **د.زهره عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009،**
9. **الفبن أرينز، جيمس لوبك، المراجعة- مدخل متكامل- مترجم، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، 2009،**
10. **د.محمد فضل مسعد، د.خالد راغب الخطيب، دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009،**
11. **محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات- الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الطبعة الثالثة، 2016،**
12. **د.أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005،**
13. **د.محمد الفاتح محمود بشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016،**
14. **د.أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015،**
15. **د.عبيد سعد شريم، د.لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الأمين للنشر والتوزيع،اليمن، الطبعة الثالثة، 2011،**
16. **وليم توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق- مترجم، دار المريخ للنشر، االرياض، 2003،**
17. **د.محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007،**
18. **د.احمد عبد المولي الصباغ، د. كمال السيد احمد العشماوى، أساسيات المراجعة ومعاييرها، دار الجامعة، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2008،**
19. **محمد أحمد كاسب خليفة، حوكمة الشركات مابين التمويل والتدقيق الداخلي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020،**
20. **د.طلال الججاوي، د.سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاساته على مراقب الحسابات، دار اليازوري العلمية، عمان، 2016،**

مذكرات:

1. **مخلوفي عبد الهادي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، فحص محاسبي، بسكرة، 2016،**
2. **أسماء معاش، سميحة لخنش، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، ادارة مالية، المسيلة، 2019،**
3. **محمد توفيق بله، دور لوحة القيادة في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، مالية مؤسسات، ورقلة، 2017،**
4. **قدور إيمان، دور التدقيق المحاسبي والمالي في رفع أداء المؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، التدقيق ومراقبة التسيير، مستغانم، 2017، ص7**
5. **زواويد فتيحة، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، محاسبة وجباية معمقة، ورقلة، 2019، ص 11**
6. **كركار صلاح الدين، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، محاسبة وتدقيق، المسيلة،2021،**
7. **تناح سارة، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، محاسبة وتدقيق، سعيدة، 2020، ص ص 16-17**
8. **محمد أمين مازون، ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل الماستر، محاسبة وتدقيق، الجزائر، 2011،**
9. **نور الدين طاهرة، التدقيق المحاسبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق ومراقبة تسيير، ورقلة، 2016،**
10. **يعقوب ولد الشيخ محمد ولد احمد يورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه، التسيير، تلمسان، 2015،**

مقالات ومحاضرات:

1. **ختنم نوي كاكه حمه العطار، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، العراق، المجلد الثاني، العدد السابع، 2019،**
2. **مزغيش إيمان: دور أساليب التحليل الكمية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الرياضية، مجلة مختبر علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، العدد السادس، جامعة الجزائر، 2013،**
3. **صونيا كيلاني: محاضرات في مقياس تسيير المؤسسة، السنة الثانية، مالية ومحاسبة، جامعة باتنة، 2019،**
4. **أحمد لعماري، حكيمة مناعي: ملخص محاضرات ف مادة التدقيق المالي والمحاسبي، مالية وحاسبة، السنة الثانية ليسانس ل م د، باتنة، 2014،**
5. **عمر علي عبد الصمد: محاضرات في التدقيق المحاسبي، لطلبة الليسانس والماستر، مالية ومحاسبة- محاسبة- مالية المؤسسة، المدية، 2018،**
6. **علي بن قطيب، السعيد قاسمي: دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعة المسيلة، العدد 16، 2016،**
7. **بلقاضي بلقاسم: محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، الماستر، محاسبة وتدقيق، بومرداس، 2017،**
8. **لونيس نعيم: أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق المحاسبي، تدقيق محاسبي، بسكرة، 2013،**

9. بوحفص رواني: التدقيق المالي والمحاسبي- دروس نظرية، المحاسبة والتدقيق، غرداية، 2018،
10. شدري معمر سعاد: محاضرات في التدقيق المالي، السنة الثانية ماستر، مالية المؤسسة، البويرة، 2021،

قوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، الطبعة الرسمية، العدد20، المادة 3 القانون 91-08، المؤرخ في 1991/05/01،
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، الطبعة الرسمية، العدد 42، 2010، المادة 23 من القانون 10-01، ، المؤرخ في 2010/07/19،

موقع:

1. https://www.meemapps.com/term/critical-audit، 2022/03/18، 15:58

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات المالية بالمؤسسات، ومحاولة إسقاط ذلك على تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة بالمسيلة. وانطلقت الدراسة من الإشكالية الرئيسة التالية: ما هو دور التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات؟ وتوصلت الدراسة إلى أن التدقيق المحاسبي هو عملة فحص انتقادي تتم وفق خطوات. وتستعين المؤسسة بالمعلومات الناتجة عن التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرار لكونها ذات درجة أقل من الأخطاء، كما يتم الاعتماد على الاقتراحات والتوصيات التي تقدم من طرف المدقق أو الاستعانة بإرشاداته من طرف متخذ القرار. واثناء تطبيق القرار المتخذ من قبل الجهة المسؤولة عنه، يعمل المدقق مراقبة تنفيذه ودراسة اثاره ثم تقديم حول وبدائل لتصحيح الانحرافات الناتجة عنه ان وجدت ويقدم ذلك تقرير للجهة المسؤولة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المحاسبي، ترشيد القرارات، اتخاذ القرارات.

Abstract:

This study aims to know the role of accounting audit in rationalizing financial decisions in institutions, and trying to drop those on the dry grain and legumes cooperative in Masila. The study started from the following main problem: What is the role of accounting investigation in the process of making financial decisions in institutions? The study concluded that accounting coordination is a currency subject to criticism, which is carried out according to steps. The institution uses the information resulting from the accounting investigation in making the decision because it has a lesser degree of errors, and it is also relied on the joys and recommendations made by the auditor or the use of his instructions by the decision maker and during the implementation of the decision taken by the authority responsible for him, the investigator works to monitor the priming and study It was presented about and alternatives to correct the deviations resulting from it, if any, and this is submitted to the responsible party.

Key words: accounting audit, rationalization of decisions, decision-making.